

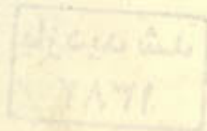
با رسی شد
۳۶ - ۴۲



بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
نام کتاب: جامع مثال	
موضوع: تاریخ	تاریخ: ۸۸۹۶
شماره دفتر: ۱۹۳۱۳	
موضوع: ۹۹۳۵۴	

خطی - فهرست شده
۸۸۹۶



خطی - فهرس
۶

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22

كتاب جامع المقال

في بيان أحوال الحبيب والمحب

الغلام المحب
عليه



کتاب جامع المقالات
 فيما يتعلق بأحوال الحديث والحج
 للعلامة الطريحي
 عليه الرحمة

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 تهران
 شماره ثبت ۵۷۴
 تاریخ ثبت ۱۳۰۵

داخل کتابخانه مسجدالدين شد
 شماره ۴۳



بسم الرحمن الرحيم وبه نستعين

الباب الاول فيما لا بد للمحدث من معرفة من ينسب الحديث وسننه واسناده الباب الثاني في بيان اقسام الحديث والحق منها الباب الثالث فيما شرط للعلم بالخبر من الشروط الباب الرابع في تعريف العدالة وكيفيةها الباب الخامس في بيان الامور التي الواردة عن الرسول والكم فيها الباب السادس في بيان الباعث على وضع الاصطلاح الجديد الباب السابع فيما لا بد للراي من معرفة الرواية الباب الثامن في كيفية الرواية وجواز نقل الحديث بالخط الباب التاسع في بيان طريقة المحدثين في الاخبار الباب العاشر فيما يتوقف عليه قراءة الحديث في العلوم وما يجب تحصيله منها لمزيد العلم بها الباب الحادي عشر في كيفية كتابة الحديث وتدريبه الباب الثاني عشر في ذكر المهم من اسرار الارباب وطبقاتهم وما يتعلق بذلك ويلحقه وهو مختصر في اثني عشر فائدة لبيان الفائدة الاولى في استعمال الالفاظ المطلقة من الاسماء المشبهة والكفر واللقاب وبعض الالف باب ما هو مشترك في الغالب بين من يروي برو غيره الفائدة الثانية في بيان معرفة الالف في الفائدة الثالثة في معرفة الصحابة والى غير الفائدة الرابعة في معرفة طبقات الرواة ومعرفة الموالي الفائدة الخامسة في معرفة من اجمعت العصاة على تصديقهم الفائدة السادسة في ذكر اجماع الذين استقاموا من اولي الامر في الرواية الفائدة السابعة في بيان مركز الرواية عندهم ولا ذكرهم في كتب الارباب مبعج ولذم الفائدة الثامنة في تعريف ما صدر اليه من الجعة الواردة اول الدساتير الفائدة العاشرة في بيان ما ذكره الشيخ اخوكنا به وما يستفاد منه الفائدة الحادية عشر في بيان الالفاظ والكفر واللقاب والامور التي لا يعلم

الفائدة

الفائدة الثانية عشر في بيان تاريخ ولادة الرسول والائمة عليهم السلام وتاريخ وفاتهم وما يلحق بهم ثم اثباته في بيان امور اربع واحمد رب العالمين وصاحبها محمد وال

هذا الكتاب جامع المقاصد فيما يتعلق باحوال الحديث والارباب

بسم الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد الله والثناء والصلوة على محمد وآله الكرامين الامجاد فيقول الفقيه الميرزا محمد باقر الدين في هذا الكتاب المختص لما كان العلم بالاحكام الشرعية والامور الشرعية من اهم المطالبات اعظم المخاف والمناقب كما لا يخفى على ذوي الدلائل الطالعين معرفة الحق والصواب لا يتم الا بمعرفة الحديث واحواله ورواياته ورجالها سيما ان احراز هذه المطالبات مستلزم وسرور واقتباس من معانيها لولا انوار جامعها بين فوائدها محققا لا صوابا وقولا عما لا يكون عام الفقه لا لدخول المؤمنين ودفوع باقي واقبل فيهم اجزاء والدين سميته جامع المقاصد فيما يتعلق باحوال الحديث والارباب وحلته مرتب على مقتضى ما هو في الباب الاول في المقدمة فالحديث لغة خبر فليس وكثيره اصطلاحا ما كان قول المحدثين على السلام كذا او قول المحدثين على السلام كذا او قول المحدثين كذا بغير بخره عليه السلام كذا ولم يذكر عليه وفائدة اجزاء الاستدلال في المنكر والوجود كما في النظم القول الى التعريف للشيء الحديث المستعمل في الحديث والادعاء في الحديث بالنعق في الحديث بالحدس المنقول بالخط فقط بغير ادعاء العموم بالخطية والخط والكتابة في الحديث الفقيه يعرف الحديث انما هو الحديث في الرواية والادعاء في الحديث بالنعق في الحديث بالحدس المنقول بالخط فقط بغير ادعاء العموم بالخطية والخط والكتابة في الحديث الفقيه يعرف الحديث انما هو الحديث في الرواية والادعاء في الحديث بالنعق في الحديث بالحدس المنقول بالخط فقط بغير ادعاء العموم بالخطية والخط والكتابة في الحديث

هذا الكتاب جامع المقاصد فيما يتعلق باحوال الحديث والارباب

هذا الكتاب جامع المقاصد فيما يتعلق باحوال الحديث والارباب

هذا الكتاب جامع المقاصد فيما يتعلق باحوال الحديث والارباب

هذا الكتاب جامع المقاصد فيما يتعلق باحوال الحديث والارباب

فان قيل ان الله تعالى قد علم ان هذا الكتاب
هو الذي كان في القلوب من قبل ان يوحى اليه
فان قيل ان الله تعالى قد علم ان هذا الكتاب
هو الذي كان في القلوب من قبل ان يوحى اليه

الترتيب كذلك خير منه لوجوده في اجزاءها كما ينبغي عليه في الحقيقة حيث قد ورد له في
 معينين احد على ابتداء السريعة وانما يرد على الدخار غير ثبوت حكمه فيما تقدم واخبار
 انتمنا عليهم السلام من انهم انما في سيرة النسخ وسائر وجوه التاويلات لانها في الحقيقة
 اجزاء غير حكمه على انه عليه السلام وبهذا يندفع جميع ما يرد من معارضة عموم القرآن للاخبار المتقدمة
 اذا وردت في تخصيصه وانما في بقية جوارحه الكتاب بغير الواحد كما هو المشهور فانما يندفع
 وارادة بعد حصول العلم من سائر فكونه مخصوصا لما سلكه من غير وجه مستبين هذا ولا
 عليك ان جميع ما ذكرناه من الالاف غير خارج عن واحد في المشهور وان حصلت الفرة في باب
 البعض والاصطلاح على التسمية لا شيء فيه فالحاجة ما تامة المعرفة لا يعلم بذلك تمييز
 بعض الاخبار غير بعض وما يقبل منها وما يرد وخصوصا على قاعدة من اخوانه لم ثبت
 عندهم صحة جميع الاخبار بل ولا بعضها الذين شروطها التفرقت لها على ما ذكرنا في باب
 الباب الثاني في بيان الحكم ما تقدم وفيه ثلث الدلالة في بيان السنة الفعلية وهي ما
 وهو منوية وامامية فما كان من فعله على ارضه والارضية او مجموعا لم يظهر فيه قصد القرية
 فلا حكم له في حقها وان وقع بينا على وجهه كان تابعاً له في الوجوب والذهب والدعوة
 ونحوه وان لم يكن بينا وعلم قصد القرية ولم يكن في صلبه كالوصول والفتح ما زاد على اربع
 وانما في هذا يوجب الوجوب والذهب لطاهر الامر بالثبوت فلا يفسد بظهوره في كثير من المواضع
 كالمواصلة في الطهارة وفي الطواف وفي خطبة الجمعة والعيد والقيام في الخطبة ونحو ذلك ولما
 كان على ارضه عليه السلام والموثب للدهم السريعة لم يجر عليه التسمية في كثير من الاحكام التي لا
 يعلم طريقها الا من جهة والدلالة تقع كثير منها وانما الاغراض بالقيام والامام عليه السلام
 في حيث هو في السنة وحكمها بانها عليه ذلك في كثير منها وعليه ذلك الدلالة القاطعة
 فلو فرض حدوث ما لم يعلم جهته الدلالة كان كالتبعية في عدم جواز التسمية عليه فيها لما تقدم فيها

انما في هذا ما يوجب وجوبه في جميع المواضع
 انما في هذا ما يوجب وجوبه في جميع المواضع
 انما في هذا ما يوجب وجوبه في جميع المواضع
 انما في هذا ما يوجب وجوبه في جميع المواضع

متقدمان في جوارحه فيما لا يخفى بالوصول الى الحق اذا تقرر هذا فالسنة الامامية قسمان ايضا
 احدهما ما جاز فيه التسمية عليه وانما في ذلك الحكم في انما تقدم وما جاز فيه التسمية فاما
 ان يكون متعلقا بما دون فيه بخصوصه كغيره من الجاهل في الرضوخ ونحوه الاول فان كان الاول فالتسمية
 من المصلحة الضرورية في جميع مقتضى اجزائه ولا يكلف فاعلم بالعادة واما
 مع عدمها فالظاهر من كلام البعض ذلك ليقين ولا يخفى فيه وان لم يكن ما دون فيه بخصوصه كالصلاة
 في غير القبلة ونحوه فالتسمية من المصلحة الضرورية في جميع مقتضى اجزائه ولا يكلف فاعلم بالعادة
 مع التمكن كما قطع البعض احوط وهكذا الحكم في غير العبارات وانما في إطلاق الدلالة في التسمية
 لا يقتصر انما في اخبار الموافقة مع ما ذكره في المصلحة الدائمة بالعلم الحامو به سرا
 على الوجه المخصوص وجب من علم الدلالة في التسمية من جهة الإطلاق فهو معتد به ما تدفع فيه
 الاكون المانة من جهتها هو المصلحة فيه والمعتبر شرعا من غير فرق بين ما علم الدلالة في خصوصه
 وغيره كما ذهب اليه البعض في غير مقتضى واما علم الثانية في بيان المتواتر من السنة وغيره
 واحكامها المتواتر بشرط قطع القول في العلم والعلم والاعمال كذلك مع القرينة
 لغة الاصح وهو الضابط والمناسخ مكابر والتخلف في بعض الاحكام يتخلف بعض الشرط
 غير منصف وما عداها من الاخبار فلا وان اختلفت رتبة حصول الظن وعدمه وما في القطع
 مكابر واختلفت الاحكام في وقوع التعبد بشرنا بعد الاتفاق على اجزاء عقيدة في جميع
 المتقدمين كالسيد المرتضى وابنه ورواية ابي ابيس وابنه والبراج وكثير من القادة على ما سطر النقل
 عنهم الى المتابع في التعبدية والسيرة اجازة العباد بآراءه ومنعه اخر على تعصيده ذكره ليقين
 وومسب اجزاء من المتأخرين الجوارحه على تعصيده ذكره ليقين ومضمار البحث في هذه
 المذاهب واسع فلا بد من ذكر ما لا بد منه فيقول اصحاب المانع من التعبد بالجزء المذكور باليات
 الدالة على انه غير واجب الظن مشرقة ثم قد لا تدفع في ليس كتب به علم وان يتبعون الله

انما في هذا ما يوجب وجوبه في جميع المواضع
 انما في هذا ما يوجب وجوبه في جميع المواضع

انما في هذا ما يوجب وجوبه في جميع المواضع
 انما في هذا ما يوجب وجوبه في جميع المواضع

الظن وان الظن لا يفيده في الحق شيئا ونحو ذلك وهو دليل على صحة المنها في الوجوب لذلك
 بان الخبر لا يفيده الا الظن فيكون منهيا عن التعبد به وبما ادعاه المترتبة من الضرورة و
 الدجاء كما نعت في المسائل الثابتة عنه حيث قال ان اصحابنا لا يعملون بخبر الواحد
 وان ادعاه عليهم فلاقت ذلك عنهم وفي الضرورة لا نعلم علما ضروريا لا يدعى في مثل
 ريب ولذلك ان علما الشبهة الدامية يميزون الى ان الاخبار الامارة لا يجوز العمل
 بها في الشريعة ولا التعبد بها وانما لم يستبحر ولا دلالة وقد ملوا الطوائف من سطر و
 الداس طيرة في الاحتجاج على ذلك والتقص على ما فيهم في ومنهم من يري في هذه الجملة
 ويدل على انه مستحضر من طريق العقل ان تعبد الله تعالى بالعمل بالخبر الواحد
 بمجرد ظهوره في خبر الواحد لا يجوز ظهوره في ابطال القياس في الشريعة وخطئه
 انه قد نعت عنه ليقع في بعض مصادره من العلم الضروري من مصدر واحد مما لا يفيده
 او موافق انهم لا يعملون في الشريعة بخبر لا يرجح العلم وان ذلك قد صار شعارا لهم فيكون
 به كما ان نفي القياس في الشريعة من شعارهم الذي يعلمونه من كلامهم انهم واجيب
 على الدول ان العلم قد يخصص والمطلق قد يقيد بالادلة في قياسية على العمل بالخبر
 المذكورة فيقتصر صرف ما ورد من الدلائل الى المعتقدات او الى ما لم يقو الادعاء عليه
 منها لا مطلقا جمعا بين الدولة وج بطلان التمسك بها على الحد ولان العلم بالاحكام
 ان اراد به القطع منعناه وان اراد به الدغم منه وفي الشرع ثبت المطلب وغير ما ذكره
 السني من دعوى الضرورة في الدلائل بما قيل من ان ذلك غير حاصل قطعا واعتدنا
 في الحكم بذلك على نقل نقض لغرضه اذ لم يصح انما يخرج عن خبر واحد مع امكان
 خبر واحد على حد القطع لعدم اطلاله على صحة ما استقر منه وضعفه انه وهو
 حسن على انما نقول مع تسليم الصحة كانه تخصيصه باورد من طريق المنها فلم يقع

القول في اطلاق الخبر

البر

القول في ان خبر الواحد لا يفيده في الحق شيئا

ولم يدل على وجوب العمل به او قرينة تدل على صحته مضمونة دون غيره جمعا بين الدلائل التي
 التي على بطلان التعبد بالخبر بعد نسبة القول به الى الثابتين بان اذ لم يكن في العقول دليل
 على ذلك يعني وقرن التعبد به بالطريق الى ايجاب السمع وليس في السمع دليل على وجوب العمل
 بخبر الواحد لان جميع ما يدعون له دليل ليس في خبره وليس في خبره دليل على ذلك ولا يعلم
 عليه ما يجوز في القول ثم ذكر استدلالهم بآية النفر وآية التثبت دالة المنها في الكتمان ثم حكى استدلال
 المختلف من الفقهاء والمتكلمين اجماع الصحابة حيث قالوا وجدنا الصحابة قد عملت بالخبر الواحد
 شيء في ذلك فيما بينهم ورده بحجبه عنه وغير جميع ما احتجوا به على ذلك وفي ذلك يعلم موافقة السني
 في المنها في التعبد بالخبر الواحد ذكر في اخر كلامه في العدة ما هذا لفظ وهو ان خبر الواحد اذا كان
 واردا في طريق اصحابنا القائلين بالادلة وكان ذلك مرويا عن النبي او عن احد الانبياء وكان
 محتملا لا يقطع في روايته ويكون سدينا نقله ولم يكن منك قرينة تدل على صحته لا تصحبه
 لذلك ان كان منك قرينة تدل على ذلك كان الاعتبار بالقرينة وكان ذلك موجب للعلم
 نذكر القرائن فيما بعد جارا للعلم به والذين يدل على ذلك اجماع الفرق فانه وجدنا جمعة على
 العمل بهذه الاخبار الرواية في تصانيفهم ودونوا في اصولهم لا يفتنوا في ذلك ولا
 يتأفون من حرمان واحد منهم اذا اقر بشئ لا يعرفونه سئلوه في انهم قلت هذا فاذا احالهم
 على كتاب معروف او احد مشهور وكان قوله راوية ثقة لا يكرهون سكتوا وسلموا
 الامر في ذلك وقبلوا قوله هذه علامتهم وسجدتهم من عهد النبي وفي بعده من الدعة عليهم السلام
 وفي غير الصدوق ثم جعفر بن محمد الذين ينسب العلم عنه وكثرت الرواية في جملة فلو ان
 العمل بهذه الاخبار بانها اجماعا على ذلك ولا نكره لان اجماعهم فيه معصوم لا يجوز
 عليه الغلط ولهموا ان قال فان قيل كيف تدعون الاجماع على الفرق المحقة في العمل
 بخبر الواحد والمعلم من حالها انها لا تدر العمل بخبر الواحد في العلم من حالها الذي نذكر

ولا يفي انهم يرون العلم بخبر الواحد الذي يرويه مما لم يسمعه في الدعوى ولا يخصه ولا يظن
 فاما ما يكون راويه منهم وطريقه اوصافهم فقد بينا ان المعلوم خلاف ذلك انتهى كلامه
 ومنه بين الوجه الثاني في وجه التخصيص وهو ان زعمه للعلم بالخبر كذا لا يملك
 بهذه الاخبار المروية عن المتقدم المشهورة التداول بين الاصحاب حتى لو روي الخبر غيره
 الا ما روي واشتهر نقله في هذه الكتب مما يبين على ما يبين من حاله عند السامع لانه
 يوجب العلم بخبر يرويه الا ما يكتفي بالثقة وبهذا حفظ هذا التوفيق جيد يقع الدفاع
 عليه وانه المقتضى حيث ادعى كل منها الدلائل على ثبوت مطلوبه فجاز العلم بالخبر وعدمه
 ونحوه ان قلنا في السيد والشيخ فان من منع التعبد بالخبر وان كان عدلا اميا وجيز العلم
 بهذه الاخبار وان كان راويها غيرا ما عدل بثبوت صحة مضامينها عندهما ولو في الامارات
 والقرائن كما دل عليه كلام السيد في بعض ما اوردته على نفسه حيث كانت بعد الكلام على منع
 التعبد بالخبر بهذا الغلط وهو ان اكثر اخبار المروية في كتب معلومة مقطوعة على صحتها اما بالكون
 او بالمراد وعلامة ذلك على صحتها وصدق روايتها فموجبه للعلم مقتضية للقطع وان
 وجدنا ما مودعه في الكتب لم نجد من طريق الدعا انتم كلامه ومنه يخرج سبب
 الاختلاف بين اصطلاح المتقدمين والمتأخرين في منع التعبد بالخبر وجازة وذلك
 ان المتقدمين رحمهم الله لما كان يمكنهم الاطلاع على الاخبار المشهورة والمعتبرة
 والمحقة بالدرجات والقرائن المصنفة للعلم ولم يكن لهم حاجة داعية الى العلم بالغير
 الظن من الخبر المروى ردا على ما في العلم حيث علموا فيه واما المتأخرون منهم فحيث بعد
 الثقة ولم يفي في فهمهم وبين فترتهم وانتدت عليهم الدواب التي كانت لمن سبقهم
 وخفيت عليهم تلك القرائن وضائق عليهم ما اتسع على غيرهم القبا والاعمال والظن
 بعد فقد العلم لكونه اقرب مجاز الى الحقيقة بعد نفيها ولا شك ان الخبر مفيد له

مرادوا باللائم التكليف بالعلم وهو باطل قطعي مع ما ينضم اليه ذلك في الدلالة الدالة
 على جواز التعبد به واذا اكتفت ما اوردناه تبين لك ان العلم في الاصحاب مجز
 العلم بهذه الاخبار كغيره في المتأخرين من قصر اجاز على الصحيح بالمعنى المتأخر احتججا
 بعدم المانع من العلم به بعد ثبوت العدالة وصحة العقيدة وبطاهر اية التثبت الدالة
 على قبول خبر العدل الا ما روي عن غيره واذن اخرون احسن وغيرهم الموثق احتججا
 بقوة النظر لما صدر منها وبان يجوز حمل الامر لا يكتفي الحكم عليه بالغش لاصالة عدمه في
 المسلم كليف مع عدمه وتوثيقه بمراسل غيرهم المرسل والمجهول حاله احتججا
 بشدة تقدمه في عدم المانع وسبب عدمه الظاهر ان اية الثانية في امر او ما يدل على
 ترجيح ما اجمع عليه المتأخرون من جواز التعبد بالخبر وذلك امور منها ما تقدمت على طبق
 الاصحاب ممن عاصروا المتقدم في رواية اخبار الاحاد وترويتها والدعوى بها الرواية
 في الجمع والتقدير واستمرار ذلك بينهم في تلك الاعصار وفي زعم الدعوى الاطوار ولم
 ينه عنهم القائل ذلك او مصير الخلاف وذلك دليل اجاز ومنها اية النفي عن قول
 تعالى قل لا نفر منكم فرقة منهم طاعة ليسبقوا في الدين وليستدروا قلوبهم اذا رجعوا
 اليهم لعلهم يذكرون فانها ظاهرة في اجازة في جواز التعبد بالخبر ان المراد من هذه الآية العلم
 وجوبه الذي هو اقرب مجاز الى الحقيقة بعد نفيها لاستناع الدرجة عليه نعم وعدمه
 الحكم على الذنب وان كان مثرا كما لا يخفى في الدلالة على الطلب ليقوم الحكم القرينة لاصار
 غير ذلك وذلك ان ترك المندوب لا يوجب عليه اذا ثبت وجوب المندوب باخبار الظاهر
 من الفرق ثبت وجوب التعبد بالخبر لكونه من المعلوم ان اخبار الظاهر لا يفي في ذلك
 فان قيل لم يكن المراد من الاخبار الدلالة في الحكم بقرينة ليمتثلوا لا الاخبار و
 ذلك متفق عليه في القبول اجيب بانهم لم يخصصوا هذه العموم بالادعاء والادعاء

بالسراج الفقيه لا ما هو اعلم منه وزن الخبر والمنزلة بالفتح العام لا ما هو اعلم منه وزن الخبر والمنزلة
 عند من مع ان الفقيه الذي جعل في رتبة التخصص العام معنى اصوله على رتبة ورود الشريعة و
 زلزلة الرسول كما لا يخفى فيكون الانسب على اصطلاح الفقه الذي هو التقويم والتعلم للشيء
 وغير ما يهتم المطلوب ومنها انه في المشهور نقل بين الفريدين اعترافا بغير خطا انما بين
 حديثا مما يحتاجون اليه في اوردتهم بعينه انه يوم القيمة فقيها عالما فانه في جواز التعبد
 بالخبر كما لا يخفى ومنها اخبار الائمة عليهم السلام بالائمة من التواتر بمعنى كقول الصادق
 عليه السلام فذا بقول ائمة العدلين واعلموا بما هو غنى وقوله نعم لبعض اصحابنا في
 من خبره من سلم فانه قد سمع في قوله بالبرقة كرامة في تعارض الخبرين باعدهما وادق
 في نفسك وامر الصديق ثم بالفضة بقول العدل في مقبوله غير خطا وكذا انما
 بالفضة بقول العمرو قول الصديق ثم اذا سمعت في اصحابك احدية وكلامهم
 فوسع عليك بحرية القائم ثم فذه اليه وقول الرضا ثم في جوابه في حديثه المروان و
 لادب الله بحديثين مختلفين فلم يعلم ايهما الحق فلهذا لم تعلم فوسع عليك بانهما ائمة
 ومنها ما روي عنه ثم انه قال الموفور ومده حجة وامته ذلك مما يدل على جواز التعبد
 بالخبر ومنها ان العلم بالخبر يدفع الضرر المظنون في الركز بعد بيرة التكليف ودفعت الضرر
 واجبة ضروره بالعلمين يندفع فيكون واجبا ولا بد والظاهر انما صدر في الفاسق والهاجر
 بعد الدلالة على استقامته كما دل على استقامته وغيره ومنها انما دل على العلم القطعي بالجهل
 او الموقوف في الدلالة لا يفيده لا انظر فلم يعلم عليه لزم التكليف بالجهل وهو باطل وانما الحق
 ذلك لان التكليف بالظن انما قطع والعقد بذلك ولا يرب في تحققة بالخبر فيثبت
 التعبد به بما ذكرناه ونحوه بخبر ارجحية ما اطبق عليه المتأخرون في جواز التعبد بالخبر
 به وجوبه حيث يتوقف العلم عليه في الكلام في رفع التناقض الواقع بين ادعاء العلة

قوله

قدس سر وزن الاجماع على ان الاخبار بين من الائمة لم يعولوا في اصول الدين في فروع الاشارة
 اخبار المروية عن الائمة عليهم السلام وبين ما اشتهر ادعاء المتأخرين من رتبة الاجماع على
 خلاف ذلك كما تقدم في كلامه ويكفي ان يثبت في جميع مواضع المتأخرين من رتبة الاجماع ما عهد
 من كلام المتقدمين المتأخرين من التعبد بالخبر الذي يروي في المماثل او مطلقا لمكان المنذور
 عنه ومن كلامه على ما ظهر من العلم بهذه الاخبار في الصدر الثالث وفي قوله الله عليهم السلام
 وما تبين لهم من كلام الشيخ حيث ادعى العلم بهذه الاخبار ونقد الاجماع على ذلك والمعلم ان
 انها لا تخفى على الدلالة في ذلك الزمان لا تكفي ومع هذا التوجيه يرتفع التناقض بين حديثي
 الاجماعين ويرتفع النزاع في البين الرابعة في بيان ما يرجح الادعاء عليه في الاخبار
 بعد ما تبين رجحان القول في ثبوت التعبد بها فنقول لا شبهة في وجوب العلم بالخبر
 الصحيح منها لو كانه وامتنع العلم بالمرجوح واجمع او الركز ولله الدفعة ثم بالفضة بقول
 العدل والثقة وهو غير خارج عنها ونحو ذلك مما دل بالادلة على جواز العلم بالخبر
 وهو اقوى افراده فتعين العلم به واما ما عده من رتبة الحديث في موضع من قبورها
 مطلقا اية التثبت اعترافا بانه انما حكم فاسق بغير دليل او بغير اوجب التبيين او
 التثبت عند خبر الفاسق وما ذكره الالفقه لما تقر من ان الحكم المعلق على الوصف
 مشربا بالعلمية فالفسق لما كان على التثبت وجب العلم بنفيه ليعلم انتفاء المعلول غير
 التثبت وللاسيان العلم بانتفاء العلم المشرك بين الفاسق التثبت فيقولون لا بد
 من التثبت في كل خبر اجواب بان الدلالة على ذلك مبينة على القول في الواصف
 بين الفسق والعدالة ومنه منوع على ما ذهب اليه البعض في علمنا ولكن سلمنا فالتن
 في عدم اللفظ يمكنه لاحتمال التخصص بالسبب كما هو مذموم البعض ليقف فانها
 ما نعتزلت في فاسق خبر رتبة قوم مسلمين ومعلوم ان ذلك لا يقدر منه

حيث دل على التثبت في رتبة العلم بالمرجوح
 حيث دل على العلم بالمرجوح

حيث دل على العلم بالمرجوح
 حيث دل على العلم بالمرجوح

به لا يقبل فيها خبر العدل ليقطع او في مارة القطبية مع خروج القطب كما جازت
 به الرواية ولكن سلم فلا سلم الدلالة ليقطع فان دلالة كذا العام او المطلق غير
 خارجة عن افادة الظن مع كونها محصورة بقبول قوله في توكيد الخ وطمارة ما بيده
 مع سبق العلم بالجملة ورق جارية الى غير ذلك من الاحتمالات ومن ذلك تنقير
 قطعية الدلالة الموجبة لرواية المظنون صدق وان حصد الظن بها لما تقر من
 وجوب العلم في قدر الظنين عند التعارض ولا شك ان الظن انما صدق بهذه الاشياء
 او في الظن انما صدق في مفهوم الالة عند التام للمساكين غير مرة فبان اغلب اخبارنا
 المشهورة مجمع على جواز العمل بها مقتضى بصحتها وصدق روايتها الى غير ذلك مما
 دل على ترجيح الاخذ بها والاعتناء عليها وبهذا الاعتبار يكون المظنون من الالة
 مرجوحا واذا جاز العمل به جاز باقتضائه بالطريق الاول فيكون الدست لان بها
 على رواجها قطعا على ان التكليف بمعرفة الصحيح من الاخبار على الحقيقة والاقصا
 عليه في العمل كالتكليف المتعبد به مستبعد لظهور ان مرد ذلك ورجحه في اننا هذا الى
 تعليل في قدرنا ولا علم ان هذا امرهم فيما ثبتت العدالة والفسق خصوص مع علمنا
 بعدم اطلاعهم على حال المخرج والمعدل الا في جهة النفاذ وهو مختلف بحسب الدرا
 لا رواية فالتكليف بالخبر الصحيح على الحقيقة كالتكليف بالعلم والذلة بقبول القطع بعد
 تعدد القطع في الامر هو الاعتناء على ما حصدت الظن القوي بالخبر ولو لم يخبر الضعيف
 ويكون مرد ذلك ورجحه الى ما قرره في المحققين في المعية حيث كان ارفط احولية
 في العمل بخبر الواحد من النفاذ الى كذا خبر وما فطنوا الى ما تحت من التفتن فان
 فرجه الاخبار قول البرق سكتة بعد الفال على قول الصادق في ان العمل به
 وجهه كذب عليه واقصر بعض عن هذا الا فرط فاعتكف كرسليم السند معيار وما علم

ان العادى في يلصق والغاسق فيصدق ولم يقينه ان ذلك طعن في علماء الشيعة
 وقبح في المذهب اذ لا مصنف الا وهو قد يعبر بخبر المخرج كما يعبر بخبر المعدل
 واخرى اخرون في طريق رواج خبر من لو استعمل عقلا ونقلا وقصرا اخرون فلم
 يروا للعقد ما هنا كذا في الشرح لم ياذن في العمل به وكما هذه الدوائر منقولة عن الحسن
 والوسط اقرب مما قبله الا صاحب دولت القرائن على صحة علمه وما اعرض الا
 عنه او شك في حجة اطرافه ثم ذكر وجوه الطرح وجعل منها الايات الدالة على النهي
 اتباع الظن والقول على انه تعلم بالاعلم في انه علم به وهو جدير بان يشك في كبره وتمامه
 دقيق ومزاجه المعونة ومدية الطريق وهو حبيب في الكبر انما سبب ذهب في كبره في
 الى العمل به صحيح ما ورد في الكتب المشهورة من اخبارنا في غير فرق بين صحيحها وعليلها وضعيفها
 وسقيمها بدينا حصول العلم والعمل بذلك حيث قال اننا تعلم عامة ان العلم ثقة الاسلام
 محمد بن يعقوب القليوبي وسيدنا الادب المصنف شيخنا الصدوق ورئيس الطائفة قدس سره اذ
 لم يفرقوا في اخبارهم بان احوال كبتن صحيحه وبانها ما خروا من الاصول المجمع عليها ومن العلوم
 ان هذا القدر من القطع كاف في جواز العمل بتلك الدواهي انه رواه جابر بن الداء في
 محمد بن يعقوب ليس كلامه بذلك الصحيح بان احواله ما خروا من الاصول المعتمدة المجمع على حجة
 به البرهان في حال خلاف ذلك حيث اعترف بكثرة الاخبار واختلافها والتساها في ذكر عدلها
 ما هو اخصر الصحيح عنده في سبيل الدوايات والقرائن في هذا كلف كما علم به في
 سلمنا ظهور ذلك منه في بيان الراس كقوله بان كان عنده بعونه القرائن فليدفع الاحتجاج به واما
 السيد المرتضى فانه صرح بان اكثر كتبنا المروية عن الدائم معلومة مقتضى على معونها ولم يفرق
 جميعها والافند به ونحوه تعرف بذلك فليدفع في هذا القادر واما شيخنا الامام في
 بصحة الدواهي وانما ادعى الدواهي على جواز العمل بها بناء على ما اداه اليه راي واختاره

في دعواه ذلك الذي هو
 الدواهي من فوق النصف
 والمفهوم منها عدم
 الاخير على القطع
 راجع

في دعواه ذلك الذي هو
 الدواهي من فوق النصف
 والمفهوم منها عدم
 الاخير على القطع
 راجع

في دعواه ذلك الذي هو
 الدواهي من فوق النصف
 والمفهوم منها عدم
 الاخير على القطع
 راجع

في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد

و ما يملك ما في الدعوى الذي به عجز عن القصد كما هو غير خفي على من تتبع ذلك حتى ان لم يدرك
الدعوى في مسئلة و هو اجماع اخر على خلافها وهو كثير و قد اطرقت في دعوى الدعوى
كيف يتم الاعتراف عليه والوقوف بنقله على ان صرح في كتابنا الكبير بكثرة الدخار واختلافها
والتبسيها حيث كانت لا تكاد تتفق خبر الدخار ما يصادره ولا يسلم حديث الدخار
مقابل ما ينافيه حتى جعلنا في ذلك من اعظم الطعون على مدعيها و كانت حجة مدعيها
من ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة بوجه النظر ومعاينة الدلائل شبهة وكثير منهم
من اعتقد الحق ثم دبر على شئ من الجاهل به و قد علموا ان كان يعتقد الحق و هو في الدخار
فخرج عنها لما التبس عليه الامر في اختلاف الدخار و ترك المذهب وهذا الكلام قد
ما حكينا به غير ان يعقب في الاعتراف بكثرة الاختلاف في الدخار والتبسيها وان
الطاهر مما ذكرناه من صحة الدخار راجع الى اختيار الترجيح بالامارات والقرائن و قد
كان ذلك ما زاد كثر انهم اشبه في ردوا بغير الضعف وفي المذهب ومخالفة الدخار
ما قرره في كتب القرائن المفيدة لصحة اجرة و قد ثبت هذا كيف يكلم عليه بهذا الحكم
نعم كلام الصدوق في الفقيه صحيح في ذلك الا انه ليقين فيما اعتقد صحة زعمه في
عليه في الدخار من الاعتراف المدونة فلا يميز بين جرحه على غيره واثبت ذلك
قوله لم اقص في قصد المصنفين في ايراد جميع ما روه به قصدت الى ما اقر به و
احكم بصحة حيث لم يقم جميع ما يفتقر به و يكلم بصحة ثم لا يخفى ما فيه من الدلالة ايضا
على عدم صحة جميع ما في الكتب المتولفة التي فيها كان بالحق في لا يغير يعقب اذ لو كانت
كذلك كما يدعيه هذا القائل لوجب عليه العمل بها والدعوى عليها ولم يجره العدول
عنها الى ما حكاهها ولا فوات ثبوت منها لانه يفتوات ذلك الثبوت يفتوات العباد ثابت
في الذمة وهو غير من هذا والذخر بالباب هو ان امر الدخار عليهم السلام بتميز الروايات

في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد
في كتابنا في القصد

معه

بعضها من بعض باقره و هو الترجيح وهو العرض على كتابنا في الترتيب لما وافق القدم و
الامر باللفظ بقول العدل والحق عليه ونحو ذلك فوجه التميز و قد علم ان الدخار الروايات
التي غير سليمة من المفسدة فيحتاج في تغيير بعضها من بعض الى القرائن المفيدة للصحة و قد اختلف
باختلاف راى الحديثين فمدع القطع بصحة ما يجوز عليه الخط في تلك الدعوى وما يشهد لذلك
الما يجر من يذهب الى القطع بصحة الدخار التي لا يحصد لنا طر بها فطر فضل غير غيره ولذا كان
اصحابنا السلفين مختلفين باختلاف الدخار فيما مضى وغير من الاعصار و قد اكد الدلائل كثر
من علمت بخبره فوجدته صحيح دون غيره وكذا غيره بالنسبة اليه وهو لا يرفى و قد اوردنا في كل
مختلف ما علم صحة اولها صحتها عندنا لعدم تضمنها ما ولو بالتوزيع او توقف واذا كانت في
اصحابنا المفيدة لصحة اخباره لم تقدمنا حجة صحيحة في اخباره مع اطلاعهم على ما نطلع عليه فخرجوا
في قولنا القول بصحة جميع الدخار غير وجهه عندنا من الضعف فيها ذكرناه كفاية ومنه ليقين
ضعف الاعتراف في تصحيح الحديث وتضعيف على توثيق الكثرة والنبات والشيخ وكثرة لان
صحة الحديث وضعفه اذ كان مبنيان على تصحيحهم بصحة الطرق المقضية لذلك ونحن
يجوز اخطا عليهم في ذلك كما جوزه بعضهم على بعض لعدم علمنا بالقطع به والدخار بالظن
الاستفاد وانما الصحة والفساد اذا كان ذلك كذلك رجع الامر في صحة الدخار
وتضعفها الى القرائن والامارات المفيدة لذلك وكذا في عدالة الرواة وعدمها فيكون
لكثرة النظر في النطق على الدخار وانما في كتب الجمع والتعديس زيادة في رواية الحديث
والسير بعد فريضة الاصول مستقيم السلسلة جواز اكثر المناهضين من العلم بالدخار الضعيف
في هذا الاصل مطلق العمل بها في تحصيل القصص والمواظع ومسئونات الاعمال ما لم يبلغ
الضعف المحدث الوضع استنادا الى ما روه عنه صاحبنا عليه السلام والروايات في ذلك
عننا انه عز وجل فضيل فاحذر بها وعلمنا فيها ايانا له ورجاء ثوابه اعطاه الله

الرواية في الخبرين

لقد علم رواية خبر من علي بن رباح وعلى بن ابي حمزة واسحق بن جبر وهم من اعيان الواقفة
ورؤسهم كما هو معلوم لمن تتبع احوالهم في كتب الحج والتعبد من جهة اهل البيت وروايتهم
وقبولهم رواية على بن ابي اسباط والحميد بن زبير وروايتهم من باب خروج المحدثين بعد الكوفة
اجيب اما اجابته فيحصل الظن القوي في الرواية الواردة عن هؤلاء البشوات مضامين تلك
الروايات الواردة عنهم واقرباها بما يفيد الحقيقة واما تفصيلها في مكان كون السماع في مولا
قد سبقهم ووقفهم او كون النعت من اصولهم قبل الفسق والوقف او بعد ذلك لا بد من
ذلك غير شيوخ اصحابنا الموثوق بهم كما قيل في علي بن الحسن الطاطري الواقفي في رتبة
غيره من موثق بهم وروايتهم من غير ذلك من الوجه الصحيح والمجاهد الحسن الملقب بالاكليفي
ينسب اليه اسلاف الشيعة وقد علموا انهم لا يعتدوا على مثل هؤلاء في الرواية خصوصا الواقفية
الموسومة عندهم بالكتاب المصنوع وما ذاك الا لما ذكرناه ونحوه كما لا يتطرق به القصد عليهم ولا
على الثقة الراوية عنهم فبان قبولهم لتلك الروايات وعلمهم بها كما شاع عن احتجاج حصول شرائط
الرواية وقت الاداء والالتفات الطغرى في علماء الشيعة والقيح بزيادة اهل البيت القليلة في تصنف
الدواعي بعد الخبر المخرج كما المعدل على الكوفة الباب الرابع في العدالة المحتاج اليها كثيرا في الرواية
ولو ترجع بعض الاخبار على بعض عند التعارض وقيل في ذلك العدالة لغير الله سبحانه اخذ
في قولهم هذا عدل هذا ارسا ولا اؤثر اعتدال الشبان اوقات ويا وفي مصطلح العلماء على ايراد
من بعد ذلك القدر النف فيه وتقوم افعالها بحيث لا يغلب بعضها على بعض ولما كانت هذه القدر
كالمتبانية كانت الفضيلة لذلك من خصصت بعد لها فاستخرجوا في تقدير القوة العاقل ففضلوا
والكلمة ومن تقدير القوة الغضبية فضيلة العلم والسياسة ومن تقدير القوة الشهوية فضيلة العفة
ثم قالوا وانه احصلت هذه الفضائل من سبب اعتدال القدر الثالث حدث منها كلمة ما تفضل
الحكمة عبر واعلمها بالعدالة فانه اذا كانت كلمة نفس فيه تعدد رعاها لمسات في الامور الصادرة
من صاحبها وعرفت شرعا على ما هو المشهور بين الفقهاء بالملك النفس فيه الباعثة على طاعة

من بعد ذلك القدر النف فيه وتقوم افعالها بحيث لا يغلب بعضها على بعض ولما كانت هذه القدر كالمتبانية كانت الفضيلة لذلك من خصصت بعد لها فاستخرجوا في تقدير القوة العاقل ففضلوا والكلمة ومن تقدير القوة الغضبية فضيلة العلم والسياسة ومن تقدير القوة الشهوية فضيلة العفة ثم قالوا وانه احصلت هذه الفضائل من سبب اعتدال القدر الثالث حدث منها كلمة ما تفضل الحكمة عبر واعلمها بالعدالة فانه اذا كانت كلمة نفس فيه تعدد رعاها لمسات في الامور الصادرة من صاحبها وعرفت شرعا على ما هو المشهور بين الفقهاء بالملك النفس فيه الباعثة على طاعة

النقد

الرواية في الخبرين

بالمشقة والمروءة واحترافا بالملك غير ليس بملك في الاحوال المستقلة بغير الحاجة واصفرا من الخبر
والوجدان وفشرت القدر باجتناب الكبار والصغار وعند اخبر باجتناب الكبار وعدم الاعراض
على الصغار او عدم اغليتها وفشرت المروءة بتميز النفس عن الدماء التي لا يعلق بها مثلها
وفشرت الكبار با توعد في القرآن بالنار وبعضهم عم التوعد وبعضهم جعل كل الذنوب كبارا
وان اختلفت بالاضافة والاعتبار وفشرت اخرون ما توعد عليه بخصوصه في الكتاب السنة
ولما عرف هذا امر القرب كما تشهد عليه صحيح انما لا يعقد فالت قلت لابي عبد الله عليه السلام
ما تعرف عدالة الرب من بين المسلمين حتى تقتدي به لانه لهم وعليهم وهم ان تعرفوا بآثار
والعفاف وكلف البطخ والفرج والميد والى ان ويعرف باجتناب الكبار الراوعد
اسمها على ما بالنار من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدتين والفرار من الزحف و
غير ذلك والدليل على ذلك ان يكون من تراجم عيوب حتى يحكم على المسلمين ما ورا
ذلك في عراة وعيوبه وتفتيش ما ورا ذلك ويحب عليهم تركه واظهار عدالة في
الناس ويكون منه التعاهد للصلاوات الخمس اذا واطب عليهم وحفظ مواعيتهم كحضور
جماعة في المسلمين وان لا يتخلف عن جماعة في مصلاتهم الا في علة كالحاجة كذا في
للازمة لمصلته عند حضور الصلوة الخمس واذا سئد عنه في قبيلة وحلته قالوا ما رايانا
منه الا في مواظبة على الصلوة المتعاهد لا وقاها في مصلته فان ذلك يخرج من خبره
وعدالة من الناس وذلك ان الصلوة من كفرارة للذنوب وليس يكون الشهادة على
الرجاء بان يصل اذا كان لا يحضر مصلته ولا يتعاهد وجماعة المسلمين وانما وجد اجابته
والاجتماع الى الصلوة لا يعرف في يصل ممن لا يصل ومن يحفظ مواعيت الصلوة ممن
يضيق ولولا ذلك لم يكن امدان في يد ذلك يصل لان في لا يصل الاصلح للمسلمين فان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في منازلتهم اكرم الحضور لجماعة المسلمين وقد كان منهم من يصل في غير وقت يصل
منهم ذلك وكيف تقبل الشهادة او عدالة المسلمين ممن جبر الخمر في سره وعبد في راسه في غير

في حوزة بيته بالنار وقد كان يقول قد لا صلة لمن لا يسلط في المسجد المسلمين وهو يخرج من مكة
 هذه الرواية في الصحة ومعرفة العدالة وهو الترخيص الذي يقع عليه ثبوت
 العدالة الشرعية ومحصلها ائمة الترخيص للشرع اللذان يحجج المفروضات
 للروايتين بحجج المفروضات والاحتساب لجميع المحرمات وان غدر فلهذا مع النعم والاشكال
 على حفظ واخر الخالات لما ذكر في تفسيره بالملك الترخيص الاطلاق على ادراكها كما في تفسير العا
 بها فان الاعتماد عليه في دليله بالمذهب على ما لا يخفى الثانية في الطريق الموصل الى معرفة ثبوتها
 اكثر بعض فقهاء ثبوت العدالة بظاهر الاسلام فدون ان يعلم منه الترخيص بالملكها وهو
 مذموب الشيخ في الخلاف ولما عرفت اني ابيح فيه صيركا والمفيدة طهرا واداء اخره على ذلك بانه
 للدين ذلك ان يكون طهرا طهرا ما هو بان يكون سائر العيوب راجعا الى الملبس والجماعات
 اذا سدر عنه احدى محملته وقيلته يقولون ما رايانا منه الا خيرا وهو مذموب الشيخ في النهاية
 وايضا يوجب في الفقيه وهو الدراج وعليه ذلك الاخبار الموثوق بها وربما يستفاد من طهرا
 الثبوت فمما ذهب اليه البعض من عدم الاكتفاء بذلك بل لابد من المعاصرة الباطنة او المعاصرة
 على الدحو الى اخفية لا دليل عليه وربما ثبت بالاستسقاء والاشهاد بل من اهل القضاء والعلم
 كما في حديث النج البعدين ممن استمر بالتوثيق والتقدم والعدالة والضبط والورع وقد ثبت شهادة
 العدلين وهو ما لا يترأ فيه وفي الاكتفاء بالواحد في ثبوت عدالة الراوي قوله ان احدهما وهو
 مذموب اكثر الاكتفاء به قياسا على ثبوت الرواية الزهر الدصير بشرط التبريد في كل
 فاذا جاز في الدصير جاز في الفسخ بالطريق الدول ومثلها بعموم اية الثبوت فانها كانت على
 قبول رواية العدل الواحد ولت على قبول تركيبة الدماخيم بدليله وهو مفقود هنا واجب
 في الدول من استنابة زيادة الرطوب على المشرط او لا دليل عليه وانما هو موجود وعرف فلا يخفى
 في خروج الثاني بان المراد من الفسخ في الدين في هذه الصنفه الراعي فيقف الجرح في العلم
 باستقامتها وهو موقوف على العدالة والمصير الى شهادة الشايرين انما هو لعلها مقام العلم

هذا هو الوجه في صحة الرواية
 والاحتساب لجميع المحرمات وان غدر فلهذا مع النعم والاشكال
 على حفظ واخر الخالات لما ذكر في تفسيره بالملك الترخيص الاطلاق على ادراكها كما في تفسير العا

هذا هو الوجه في صحة الرواية
 والاحتساب لجميع المحرمات وان غدر فلهذا مع النعم والاشكال
 على حفظ واخر الخالات لما ذكر في تفسيره بالملك الترخيص الاطلاق على ادراكها كما في تفسير العا

الشر

الشرع دون غيره وما بينهما وهو مذموب الدقة اسرأط التعدد كما في شهادة احتجابا بان
 الاخبار بعدالة الراوي شهادة تخلفها حكمها وبان الحكم بعدالة الراوي موقوف على حصول
 العلم بها واخبار الواحد لا يقدره واجيب عن الدول بان لا سلم بان التركية شهادة ولم
 ليكون كغيره من الاخبار الترخيص كذلك كنفق الدجاج وقبول الطبيب باخبار الصوم وقبيل
 مترجم القاض واخبار ابراهيم بايقاعه والمقلد مثل الفسوق المحرم الى غير ذلك وغير ذلك بانك
 اردت العلم القطع فتفتق وان اردت الشرع فسلم وهو كصحة خبر الواحد كما يحصل في غيره
 واذا عرفت هذا فليفتق في كلا الطرفين مجاز ولعل الدول اقرب لا يفتق ثبوت العدالة
 بالعدل الواحد بل لثبوت التكليف بالحصد به فلهذا خبر او الظاهر انما صدر من اخبارنا
 بان الراوي الفلانة عدل او فاسق او امار او غير امار لا يقصر عن الظاهر انما صدر من اخبارنا
 قول المعصوم او فعله او تغيره بل بان اقررها لا يخفى على المتبصر وان كان الظاهر انما صدر
 زكاه اثبات ارجح من انما صدر زكاه واحد او رجحان احد الطرفين على الآخر لا يسقط اعتبار ذلك
 مع كونه من كماله لا اعتبار فخره ولا كونه غا فلا عما يستفاد من كلام اهل التصنيف في الرجل
 كالشيخ والكثرة والتماسه من خاضعهم وتأيعهم من الاعتماد على الفقه الواحد في الجمع والتعبير
 وعلى هذا فليدعم الامر لمن يرضى التركية التعدد ويجوز الاطلاق على شهادة الاثنين كيف ما اتفق
 الثالثه كما في اكثر من الاما على تقدير الراوي يقول الواحد العدل اكثر من الجمع ليتم وجوب
 للشرائط الدليل على ثبوتها فان ظهر خلاف ذلك لم يضرهم فلا بعد في كونها باب الغفل وهذا
 مع عدم الاحتجاج في الجمع والتعبير والامام مع فالحمد لله عليهم تقديم ابراهيم على المعدل حمله
 تعدد المعدل زائدا على عدد ابراهيم بناء على ان اخبار المعدل عما ظهر من ابراهيم واهلها مما يظهر
 منها قويا اطلع ابراهيم على ما لم يطلع عليه المعدل وهو جدير بيقينه كذا في الاطراف وانما يحسن فيها
 يمكن الجمع فيه بين كلام ابراهيم والمعدل وذلك عند اطلاق القول بالجمع والتوثيق انما هي لا يمكن
 اجمع كما لو كان احدهما راينا في وقت كذا فيفعل الزا من مثل ذلك والآخر راينا في ذلك الوقت

هذا هو الوجه في صحة الرواية
 والاحتساب لجميع المحرمات وان غدر فلهذا مع النعم والاشكال
 على حفظ واخر الخالات لما ذكر في تفسيره بالملك الترخيص الاطلاق على ادراكها كما في تفسير العا

يصح ويتعبد فلا وقع فالقول بالرفع مع النفاذ والرفع بكثرة العدد والاضبط ونحوها من ذلك
 الترجيح هو الوجه الرابع لو اجزأ العدل او العدلان بتجديت عدل غيرهما فمما يحكي ذلك الاخبار
 في العدم تلك الرواية او لا بد من شخص ذلك الحديث عنه ليقين امره ويعلم حاله فلو كان ذلك
 او اباها العدم لا حاشية على ما في ذلك من الجرح لو تعين ومع ذلك بهام لا يفرغ من وجوده فان ما
 هذه الاحكام جاز في غير ما لو كان الحديث من العدل فكيف يعقب القول بركنية مطلقا
 مع التعيين ولا يعقب به ومنه انما في الاحكام قلنا لا بد مما قد مر من الجرح في ذلك الزاد
 على وجه يبين حاله من الجرح او التعديل بالمعاصرة والفرق بين ما ظهر في العدالة مع تعيينه حيث
 اكتمر الادلة على حاله من عدم ظهور المعارض وبين ما لم يظهر له جازية بين نعم ربا كان ذلك القول
 تركية لذلك المعدل مع قصد الشهادة فيستقل منه التعديل بعد ظهوره ومنه ما يعلم الحكم في غير
 صحة الجرح وهو كثر فان في الحقيقة شهادة اما بتعدد الرواية او بثبوت مضمون الجرح بالقرائن المقيدة
 للصحة وذلك غير كاف في حق النافذ ما لم يطلع على امره المستفيد منها الصحة فلعلها عنده غير
 مفيدة على ما لا يخفى انما سمع في معرفة الدلائل المتداولة الجرح والتعديل بين الحديثين وعلمنا
 الرابع فنقول القاطع التعديل قولهم عدل او تعدد او جرح او صحيح الحديث او متفق او ثبت
 او حافظ او صاحب او صدوق او صحيح الحديث او كتيب حديثه او يظن فيه او لا بأس به او يثق
 او جليل او مشكور او صالح الحديث او غير او فاضل او خاص او زاهد او عالم او ممدوح او
 صالح او قريب الله او سكنوا الى روايته ومن القاطع الجرح قولهم كذاب وضعف ضعیف
 حال مضطرب الحديث منكروا لينة مرتفع القول متروك الحديث في نفسه ساقط عنهم
 ونحو ذلك اذا انقضى ذلك فاعلم ان من جملة ما ذكره القاطع التعديل كون الراوي صحيح الحديث
 وليس بصالح التعديل الذي من عهد من الاصطلاح الجدي ما في الجرح منه وذلك فلا على
 ما لا يخفى وما عدا هذه اللفظة فالثبوت الاول متفق على ثبوت التعديل فيها كما هو الحال عندهم
 وما عدا ما يختلف في ثبوت التعديل به والى القول بالعدم بالاشبهه الشبهة الدالة

انما جاء في الخبر انما جاء في الخبر انما جاء في الخبر

اخبر

اخبر ونحو الحديث المتصف بها بالحسن مع معرفة كون الموصوف بها من اصحابنا كلك
 خبره بان من جملة تلك الدلائل قولهم شيخنا جليل وقاض وعالم ولد باس بر وقريب الله
 وسكون الى روايته ويظهر في حديثه ونحو ذلك مما لا يفيد المدح ولا التعديل فيقول الحديث
 المتصف راويها بها في باب الصحيح او الحسن ليس بالوجه وسلكه استفاد البعض من هذه
 بعض الموصوفين بالتوكيد كعدالة الحديث عليهم السلام اللهم ما لم يكن لا لوجه معتد به واما
 الباب الخامس في بيان الدلائل الواردة عن الرسول وكيفية الدلائل بها رويها الله السلام
 القاطع في باب اختلاف الحديث ما هذا لفظه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام
 ابراهيم بن عمر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه سمعت من سلمان والمقداد والذرشمي في تفسير القرآن والاحاديث عن النبي
 غير ما في ابي عبد الله ثم سمعت منك تصديق ما سمعت منه ورايت في ابي عبد الله شيئا كثيرا
 من تفسير القرآن ومن الاحاديث عن النبي صلى الله عليه واله انهم كانوا يفتونهم فيها وتزعمون ان ذلك
 لا باطل في قول الناس كذبوا على رسول الله متعديين وفي تفسير القرآن بازانهم فافهم
 على عبد السلام فقلت قد سالت فافهم الجواب ان في ابي عبد الله الناس حقا وباطلا وصدا وكذبا
 وناسنا ومخوف وعاما وفاضلا ومحمدا وشيئا به وحفظ دوا وقد كذب على رسول الله على
 عهده حرقا خطيب فقلت ايها الناس قد كثرت على الكذاب فقول كذب على متعديا فليتبوا
 مقعدهم من النار ثم كذب عليه من بعده وانما انكم الحديث من ابراهيم بن الحسن رويها في
 منظر للبيان متصنع بالسلام لا يتايم ولا يخرج ان كذب على رسول الله متعديا فلو علم
 الناس ان من في كذاب لم يقبلوا منه ولم يصدقوه ولكنهم قالوا هذا قد صرح رسول الله وراه
 وسبع منه واخذ عنه وهم لا يعرفون حاله وقد اخبره الله عن المنافقين ما اخبره وصفهم بما و
 فقلت عز وجل واذا رايتهم فنجبت اجسامهم وان يقولوا سمعنا قولهم ثم بقوا بعده

من

[illegible]

150

لا كتاب منزل على احد قبلي
 صدر روي عن ابي عبد الله
 عوت اذ لم يادعوت لم ينس
 بعد فهايت استخوف عليك
 الكلام المبين انما احدث
 نوح السلافة في النصف منه
 لم يختلف الخبر وذكر الحديث
 في ذلك من الاستسلب
 اول كتاب المعية في دخول
 علم علم ينسخ القرآن في مرفوعة
 لانه فقالوا ان بعضه اكل
 لان فهايت وادوا اليها المنقر
 كنتم استسلب عليكم لانه علم كنتم
 حديث ولا خلاف فيه لغير من
 لا يكون الدوام عليها والعامر
 لا يختلف احاديث المروية
 الرسول ثم حكاهما القول فيه
 نعم بما في لطبايا لا يوافق

[illegible]

10

[illegible]

ولا العلة وما اقتضاه ومنها مطبق بقدر انفس الكتاب المخصوصه او عمومها او ليلها او قوامها
 ومنها كونها موافقة للسنة المعطوق بها موجهة التواتر ومنها موافقة اجزائها لما اجتمعت فيه
 المحقق عليه ان كانت هذه القرائن كلها تدل على صحة متن خبر الدخار ولا تدل على صحته
 في نفسه بل لاجاز ان يكون مصنوعا ائتمرا وذلك الاصطلاح كما نوافر في ان انزلت النبوة
 الى العلة انما يحسن في مظهر او السيد جمال الدين في كتابه صاحب البشير على اختلاف
 التعليق فوض هذا الاصطلاح الجديد وتعليقه على ما ذكره بعض المتأخرين بأنه لما طالت الدلائل
 من آثار الصدوق لفت الى امثال هذه انما كتب بعض كتيب الاصول المعتمدة بتسلسل حكمها
 والاضلال وانحرف بها في وقتها وانضم الى ذلك اجتماع ما وصده العلم من كتب الاصول
 في الاصول المشهورة في كتبها فالتبث للاخبار المأخوذة من الاصول المعتمدة بالمأخوذة
 من غير المعتمدة وبشبهت المسكرة في الاصول بغير المسكرة وخفف عليهم قساسة ادواهم كثير
 من الدواعي التي كانت بسبب وثوق المتأخرين القديس بكثرة في الدواعي ولم يكن لهم اجور على
 اثرهم في تمييز ما يعتمد عليه مما لا يركن اليه فاحتاجوا الى قانون يميز به الاخبار المعتبرة
 عن غيرها والموثوق بها عما سورها ففقدوا اسرار سعيهم ذلك الاصطلاح الجديد وقربوا اليها
 البعيد ووصفوا الاخبار الواردة في كتبهم الاستدلال به باقتضاه ذلك الاصطلاح
 من الصحة واحسن التوثيق ائتمرا وانت جدير بان هذه العلة غير معلومة اليقين وانما هي محتملة
 مظنونة وذلك لعدم قيام الدليل على ان اس بعض الكتب المشهورة قدما لغيرها ثبتت عليه
 او اختاروا بما هو غير مشهور بعد اليقين فانما تجدنا هذا اصحابنا غرضه وذلك منهم من غير
 بيان وكثيرا ما كان نظر المتأخرين الى ان اهل الاصول ان بقى على ما لفت الكتب المشهورة
 في زمانها كان اكثر اعتبارهم في صحة الاخبار ومعرفة سبلها وفاسد على القرائن المختلفة
 باختلاف النظرة والاحوال ومثلهم جرأة الحديث على هذا السؤال وقد خضعت عليهم تلك
 القرائن او اكثر البعد المبني فيهم وبين من تقدمهم قريبا كان من ثبوت القرائن مقبول وربما
 كان مردودوا على علوا عليه مع ما ينضم الى ذلك من خبر السهو والخطا على المتأخرين في

الاجاز

في كتابه صاحب البشير
 في كتابه صاحب البشير
 في كتابه صاحب البشير

الدخار بزيادة ونقص واختيار او تدبير او السهو والطبيعة للكتاب فلم يحصل لهم علم بصحة
 ما نقله اليهم فلذا وجب جموعهم الى وضع هذا الاصطلاح لتمييز الصحيح من السقيم لكنه ليس
 بواجب الدين بل في نظر المتأخرين من ان اصحاب الاصطلاح غير ثابتين عليه لو صدق الحديث في
 بعض الاحيان بالصحة وليس كذلك كما يتبين للمتن في كتب الفرائد السالفة فيما شرط
 للدواعي في حكم الرواية على ما هو المقر بين الفقهاء والمحدثين والعلماء من الاصوليين وانما اهل
 فيما بينهم سبعة اصناف السلي في كتاب الله اما ما طرد من خطه او يقره في كتابه وهو الله
 مراتب التحسين فيهم من القرائن على انهم على اشهر ورواية جازية الرواية على الصديق كما في الخبر
 الصحيح عن ابن عقيب عن محمد بن محمد بن محمد بن الحسين عن ابن محبوب عن عبد الله بن مسعود
 حيث سأل يحيى بن القاسم فليس معون من حديثكم فاصح ولا اقر فقلت فاقروا عليهم من اول حديثنا
 وفي وسط حديثنا وفي اخره حديثنا والدر بها دون غير ما يقتضيه علم المرتبة على ما لا يخفى ولما ذكر
 من ان الشيخ اعرف برجوه ضبط الخبر من غيره ولما فيه من المأخذ لتحديث النبوة والدلائل
 اصحابهم اذا قرروا هذا فاعلم ان الراوي سماعا لوارا والتحديث باسهم من شيخه فله سمعت
 شيخا او حدثنا والدولة اوله عندي لمكونها نصا في اسما بخلاف الثانية لاحكامها الاجابة
 والتدليس وفيما العكس لاحكامها المشاهدة وعدمها في الدولة دون الثانية ورواية
 الخطب فيما يحتمل السلي بخلاف التحديث ثم من بعد سمعت الخبر في زماننا والدولة اوله عن
 من ان فيه لا غلبة في الدخار دون الدولة ثم من بعد ذلك فاس كذا ورواية من السلي
 بينهم لما احتمل من ثبوت الواسطة دون غيرها واما القرائن على الشيخ وهو الزيادة والمدار في
 هذه الاعصار ويحكم لها العرض ولو كانا كالتسلي او اعلمنا او دون خلاف اشهدوا
 ووجه ما رافق فيقول القارئ عند اعادة التحديث بها واثبت على ذلك او قرأ عليه وانما
 او عدنا واخبرنا معتمدنا بالبراءة عليه او طلقنا كذا او الي في دون الدول كما هو الاثر
 في الاستعمال واماها الاجازة وهو في العرف اخبار جملتهم من معلوم ما موعن عليه من الخط

في كتابه صاحب البشير
 في كتابه صاحب البشير
 في كتابه صاحب البشير

والتصحيح وهو ادون من السماع في قول وبالعكس في اخره فصدرنا لك بارحمة السماع في المصدر
 لتعليقنا بان السلف دارهم على الجمع من الصحف وصدر الراتب في الحاشية ما سأل السماع للدرج في
 التبيين والتدليس بلفظ المصدر المتفرقان فانما يتم في الرواية مجرد اقتضائهما السند الثمين لا يترك
 والافانما لا تقوم بما في الكتب ويعرف القوم في الضعيف في كتب الجمع والتعديراتهم وهو حسن الله
 ان القول بارحمة السماع مطلقا للرجحية الضبط فيه والاطلاق على ما لم يحصل الاطلاق عليه فيها
 اذا عرفت هذا فاعلم ان الاجازة وكذا غيره في جوده الرواية انما يظهر انما في العمل فيها كمد
 او لم يكن كما عرفت به معلوما بالانوار او نحوه مما هو معلوم الضبط ما موعن عليه من الخط والتبديل
 سو كانت لمعين بعين وهو لا خلاف فيه بينهم او لمعين بغيره او لغير معين بعين او بغيره
 وفيمن السلف وتصح للتميز وغيره اتفاقا عندهم وفي الغرض انهم ومع تحقق شروطها فالعبار
 عنها من المجزئة اجزت لك كلما صح او يصح عندك من سمواته ونحو ذلك وعند اراة القيد
 بهما من المجزئة اجزت فلان او مدثر اجازة في جواز اجازة المجاز للغير وعدمها فلان واجواز
 قريب فيقول اجزت لك ما اجزله رواية ونحوه مما يورد موارد ورايها المناولة وهو في
 العرف ان يعطى الشيء اصله فالله للمعط وهذا سماعه فلان مقتضى ذلك او مع قول اروه
 عن او اجزت لك رواية ونحو ذلك وجاز رواية بها مع الضميمة متفق على جواز ما جرت ور
 بعضهم بينها وبين السماع في الرتبة معتقدا حصول الضبط من الشيء ولم يتخصص منه عند
 استماعه من الراوي اجزاء مفصلة بل هي تكون المناولة بمنزلة انهم ولا يفرق فيه ويدرول الضميمة
 خلاف اقرب اجزاء لحصول العلم بان ما في الرواية لم يرد له كونه شعرا بالاذن في الرواية ولما رور
 في الكفا في باب رواية الكتب والحدوث باسناده المحدث عن الامام في ذلك لا يحسن
 الرضا في الحديث من اصحابنا يعطون الكتب ولا يقول اروه عن مجزئة ان اروه عنه فافعال
 اذا علمت ان الكتاب له فاره عنه هذا فاذا اراد المتكلم القيد بهما فالعبار عنها عند
 فلان او اجزله منا ولا يخبر مقتضى على غير ذلك في الشهرة وفما سألنا الكتاب به من شيء ويران

هذا هو الوجه في قوله
 اجزت لك ما اجزله رواية
 ونحوه مما يورد موارد
 ورايها المناولة وهو في
 العرف ان يعطى الشيء اصله
 فالله للمعط وهذا سماعه
 فلان مقتضى ذلك او مع قول
 اروه عن او اجزت لك رواية
 ونحو ذلك وجاز رواية بها
 مع الضميمة متفق على جواز
 ما جرت ور بعضهم بينها
 وبين السماع في الرتبة معتقدا
 حصول الضبط من الشيء ولم
 يتخصص منه عند استماعه
 من الراوي اجزاء مفصلة بل هي
 تكون المناولة بمنزلة انهم
 ولا يفرق فيه ويدرول الضميمة
 خلاف اقرب اجزاء لحصول العلم
 بان ما في الرواية لم يرد له
 كونه شعرا بالاذن في الرواية
 ولما رور في الكفا في باب
 رواية الكتب والحدوث باسناده
 المحدث عن الامام في ذلك لا
 يحسن الرضا في الحديث من
 اصحابنا يعطون الكتب ولا
 يقول اروه عن مجزئة ان اروه
 عنه فافعال اذا علمت ان
 الكتاب له فاره عنه هذا فاذا
 اراد المتكلم القيد بهما فالعبار
 عنها عند فلان او اجزله منا
 ولا يخبر مقتضى على غير ذلك
 في الشهرة وفما سألنا الكتاب
 به من شيء ويران

بإذن

يكتب رواية بخطه او ياذن فيها لمن يثق به لغائب او حاضر مقتصر عليه او مع قول اروت
 لك فكتبت به اليك ونحوه وهو اوله وان كانت العبارة الاخرى عبارة مشهورة جاز
 ارادة التعديت بهما من الراوي نقول كتب اليك فلان فانه قد شاعرا او مدثر فلان لمكانة ونحو
 ذلك وفي الاطلاق كلام والاحتياط واخبر وسهوها الاطلاع في الشيء بان هذا الكتاب
 رواية او سماعه من شيخه واختلف في جواز الرواية به على احوال فاما ما جاز الرواية بذلك الكلام
 وهو جدير ولو اوصر الشيخ بكتاب من رواية شخص في جواز الرواية له بغير ذلك وعدمه
 فقلان اصحابها فيما بينهم المتبع بعد ذلك من الاذن وبما فيه كجانه لما قيل في من الاشعار
 بالاذن وهو حسن ان اقرن بما يحقق ذلك وسببها الوجاهة بالكتب وهو في العرف ان
 يوجد كتابا حديث رواه ابن بخطه وليس للواحدة من اجازة ولا نحوها والعبارة عن ذلك
 وجدت بخط فلان كذا ونحوها ونحوها قيد سقطت من غير تلك الوجاهة واختلفوا
 في جواز العمل بها لو كانت مما يوثق بها كما اتفقوا على منع الرواية بها واجواز قريب لئلا يرد
 باب العمل بالاذن فتدبر الباب ان في كيفية الرواية وجواز نقل الحديث بالمخفى فنقول
 اكثر الرواية على ما ذهب اليه البعض ما اتفق من حفظ الراوي لبعده عن احوال الخط والتغير
 والتبديل واللباس بما اخذ من كتابه مع الوثوق به وافر التغيير فيه فلو قال كتب اليك فحفظ فان
 كان يحفظ من كتاب رجح اليه وان كان في شيء اعتمد عليه لكونه الاصل في ذلك قيد ولا يرد
 الحديث بقرينة الحان ولا يصحف وانما يمولده متفق اللغة والعربية ليكون مطابقا لما
 في النسخ والائمة عليهم السلام انهم وهو حسن وعليه حقيقة ولت صحيحة حميد المتقدمة في
 عبادة من حيث كانت فيها اعدوا احوالين فانما هم فصحاء نعم جاز نقل الحديث بالمخفى
 مع العلم بمواقع اللفاظ وعدم القصد عن افادة الاصل كما عليه غاثة الحمد بين الذين
 في هذا الاختلاف ولدت عليه الاجازة عن الائمة من منها ما رواه ثقة الاسلام في الكفا في

باحوال الرواة وضبط اسماهم وهو حسن ولا بد من ايراد العلم بالحيث مع ذلك فليعلم بان يمكن
 بسببه في اقامة الدولة على حسب الشريعة وذلك امور منها مع ما تقدم من العلوم الشريعة معرفة
 ما يتعلق بالادب من الاماكن وما يتعلق بالادب من الاماكن وما يتعلق بالادب من الاماكن
 فخر في حكاية آية وان تكررت او دخلت ومنها ما لا بد من معرفة زمانه في نسخ الكتاب وفنونه
 قيم ولو بالرجوع الى المصادر يعتمد عليه وهو جيد ان كان مما يعتمد عليه الدالة بمقدوره زمانا
 وان وجد البعض على ما لا يخفى على ذوي الاطلاع ومنها معرفة الاحكام المتعلقة بالاحكام
 وذلك بالحفظ او الرجوع الى الأصول مصحح ولا بد ليقوم في معرفة اصطلاح القوم فيها فكونها
 متواترة ام غير صحيحة حسنة ام لا غير ذلك من الاصطلاحات التي لا يتبع العلم الا بها ومن
 العلم باحوال الرجال في الحجج والتعديلات التي يتقبل من غيره ومدى حجب الاستقصا
 لمجمل الكتب المصنفة في الاجازة وتبعها ام لا فيقول نعم لعدم إمكان الاستغناء بعضها
 عن الباقية اذ الواجب على الفقيه بذل الجهد في تحصيل الاحكام وتمييز الطبقات بحسب الجهد
 والخاصة وهو لا يتم الا بعد تتبع فنون الاحكام في جميع الكتب المصنفة للاحكام ان
 يرد الاستدلال بعضها وفيه التباس فيظهر بطلان حجة واستقرارها صحة ما ظهر عدمه بمرارة
 يستفاد بعض الاحكام ليقوم وفيه للرجوع ذلك بمرارة لا يحجب لا حجة عند الكتب الدورية
 الشان السكتة لان ما خرج عنها قد صار الدال غير مضبوط فلا يكلف الفقيه بالرجوع عنه انما
 ولعل الاقرب لما ذكره لان ما فرضه هذا القائل من الاحتياج ضعيف فادع الى ان يحصل
 والاطلاع عليه بلا حجة الكتب المستدل بها وعبارات القدم الذين لهم زيادة الاطلاع وانظر
 بالاجازة وسعة واقفة في تتبع الآثار وبالجمل فالواجب على الفقيه بذل الجهد في تحصيل الحكم
 بقدر الامكان بحيث يكبر نفسه في استخراج الظاهر لا سيما في ايراد كفاية الدال والقول فيه
 ومنها ما يعرف به الحكم الدوام والظواهر ومنها ما لا بد من المطالب بالرجوع في الاستنباط
 ومرجع ذلك علم الوصول فلا بد من تحصيل حجة واقرضه بمرارة في معرفة العلم للتحديد

لا يشك ولا يستدرك

وهو حسن ومنها ان يعرف المجمل عليه في الحكم من المختلف فيه المكمل كلفه العلم الذي كانت فتواه
 مبينة على النص القاطع فلا بد من ايراد العلم بما وقع عليه ما لا يخفى هذا وما قيل من انه لا بد من ذلك
 من معرفة شرائط البركان لا بد من الاستدلال بدونه ومن العلم بالمطالب الكلاسية التي يعرف بها الله
 وما يلزم من صفات الكمال والعدل والكمالات النبوة والامانة والعصمة المحصورة بالاثبات
 وتحقق الحجج والتعديلات للحدود ما جاز به الرسول في الامور الدينية وغيرها بالادلة العقلية
 فحينئذ لا يخفى على المتأمل ان ليس من الضروري في مقدمات الفقه شروط المتوقف عليها وان
 كان البعض من اعراض المطالب الكلاسية في لوازمه وقوابله التي لا يستغنى عنها ولا بد له
 منها نعم لا بد من الحفظ الواضح في الفروع الفقهية فانه مما يحصر في الدعوات الساتمة على الاستنباط
 المذكور ونوع معرفة بالعلوم المعانية والبيانية لتكون قوتها في معرفة الكتاب والسنن
 حيث يتأخر من غيرها سببا على ذلك فانه جمل واديه كافي فيما ذكرناه ومن كلف نفسه ما وراء ذلك
 لتحصين هذه المطالب في العلم الحكيم والمثل المنطقي وما زاد من اجابة من المسائل الكلاسية
 كان كثر في حقه مرجحا للوقت مضيقا للعصر في الدين اعادنا الله واخواننا من
 التقصير انه على كل شيء قدير الباب اما دعيه في كيفية كتابة الحديث وتدريبه فبما سئلنا
 الدال لا يغير من كتب الحديث تبليغه في غير اوضاع بعضها ببعض واعراب ما ظهر الوجود على
 يرتفع وهم القائلون في الحن والغلط وكتابة الصلوة واسلم بعد ذكر النية والدعوة عليهم السلام
 وهذا اللزم في فائق الترجيح ضميمه الى المعصوم ثم وان كان في الاستدلال في الاجازة المردود
 بطرق متعددة كتب ما حمل فاصلة بين المحول والمحول اليه بل لا غنى لفظ الجمل او التوجيه
 اوضاعا كذا كذا اختصارا منه اخر وجعل في حقه حمزة بين الحديثين او علمته ظاهرة
 ولو حصرنا فقط في الكتب المكتوبة مقابل للسطر ان قلنا في قوله اعلم بصحة ان كان سطر
 واحدا او اقل اسفلها يمين او اعلاه اب را ان كان اكثر وان حصلت زيادة فنية بالجلد
 ان قلت وانما يخفى والدفع لضرب الواضح دون الزيادة ولو تكررت الحديث العجالة

العلم بالمطالب الكلاسية في لوازمه وقوابله التي لا يستغنى عنها ولا بد له منها نعم لا بد من الحفظ الواضح في الفروع الفقهية فانه مما يحصر في الدعوات الساتمة على الاستنباط المذكور ونوع معرفة بالعلوم المعانية والبيانية لتكون قوتها في معرفة الكتاب والسنن حيث يتأخر من غيرها سببا على ذلك فانه جمل واديه كافي فيما ذكرناه ومن كلف نفسه ما وراء ذلك لتحصين هذه المطالب في العلم الحكيم والمثل المنطقي وما زاد من اجابة من المسائل الكلاسية كان كثر في حقه مرجحا للوقت مضيقا للعصر في الدين اعادنا الله واخواننا من التقصير انه على كل شيء قدير الباب اما دعيه في كيفية كتابة الحديث وتدريبه فبما سئلنا الدال لا يغير من كتب الحديث تبليغه في غير اوضاع بعضها ببعض واعراب ما ظهر الوجود على يرتفع وهم القائلون في الحن والغلط وكتابة الصلوة واسلم بعد ذكر النية والدعوة عليهم السلام وهذا اللزم في فائق الترجيح ضميمه الى المعصوم ثم وان كان في الاستدلال في الاجازة المردود بطرق متعددة كتب ما حمل فاصلة بين المحول والمحول اليه بل لا غنى لفظ الجمل او التوجيه اوضاعا كذا كذا اختصارا منه اخر وجعل في حقه حمزة بين الحديثين او علمته ظاهرة ولو حصرنا فقط في الكتب المكتوبة مقابل للسطر ان قلنا في قوله اعلم بصحة ان كان سطر واحدا او اقل اسفلها يمين او اعلاه اب را ان كان اكثر وان حصلت زيادة فنية بالجلد ان قلت وانما يخفى والدفع لضرب الواضح دون الزيادة ولو تكررت الحديث العجالة

العلم بالمطالب الكلاسية في لوازمه وقوابله التي لا يستغنى عنها ولا بد له منها نعم لا بد من الحفظ الواضح في الفروع الفقهية فانه مما يحصر في الدعوات الساتمة على الاستنباط المذكور ونوع معرفة بالعلوم المعانية والبيانية لتكون قوتها في معرفة الكتاب والسنن حيث يتأخر من غيرها سببا على ذلك فانه جمل واديه كافي فيما ذكرناه ومن كلف نفسه ما وراء ذلك لتحصين هذه المطالب في العلم الحكيم والمثل المنطقي وما زاد من اجابة من المسائل الكلاسية كان كثر في حقه مرجحا للوقت مضيقا للعصر في الدين اعادنا الله واخواننا من التقصير انه على كل شيء قدير الباب اما دعيه في كيفية كتابة الحديث وتدريبه فبما سئلنا الدال لا يغير من كتب الحديث تبليغه في غير اوضاع بعضها ببعض واعراب ما ظهر الوجود على يرتفع وهم القائلون في الحن والغلط وكتابة الصلوة واسلم بعد ذكر النية والدعوة عليهم السلام وهذا اللزم في فائق الترجيح ضميمه الى المعصوم ثم وان كان في الاستدلال في الاجازة المردود بطرق متعددة كتب ما حمل فاصلة بين المحول والمحول اليه بل لا غنى لفظ الجمل او التوجيه اوضاعا كذا كذا اختصارا منه اخر وجعل في حقه حمزة بين الحديثين او علمته ظاهرة ولو حصرنا فقط في الكتب المكتوبة مقابل للسطر ان قلنا في قوله اعلم بصحة ان كان سطر واحدا او اقل اسفلها يمين او اعلاه اب را ان كان اكثر وان حصلت زيادة فنية بالجلد ان قلت وانما يخفى والدفع لضرب الواضح دون الزيادة ولو تكررت الحديث العجالة

النسب

البراء

بسم

نور و آیه عبدالمعز بن محمد

بدر

بر

7.

家

جلد

باب

وقد جاز في بعض الاخبار وعلى ما في نسخة من نسخة

[illegible]

۱۰۱

حسن

الثقة وروى ابن القاسم المجهول ويكنى استعظم انه الثقة برواية غالب بن عثمان عنه ورواية
هو عن ابن عبد الله بن مقارنا للطح بن خفيس حيث هو ترك له ولوعسر التميز فلا
على الظاهر لان مراده لا اصل له بل لرواية باب الزمان المشرك بين اثنين
يكنى استعظم انه ابن شبيب برواية يحيى بن زكريا اللؤلؤ عنه وانه ابن الصلت برواية
ابراهيم بن هاشم عنه ورواية عبد الله بن جعفر عنه ورواية معمر بن فضال عنه وحيث ليس
التمييز فلا شك باب زحر المشرك بين ابن عبد الله الثقة وغيره ويكنى استعظم انه
هو برواية القسم بن سعيد عنه ولوعسر التميز فالظاهر عدم الاشكال لان مراده
لا اصل له بل لرواية مشهورة باب زرارة المشرك بين ابن ابي عمير الثقة وبين
الطيفه ويكنى استعظم انه ابن ابي عمير برواية ابن بكير عنه ورواية ميثم بن سالم عنه ورواية
عبد الله بن عمار عنه ورواية علي بن مجاهد راب عنه ورواية ابن ابي عمير عنه ورواية ابن
عنه ونحوه ولا وجه لتمييزه فالظاهر عدم الاشكال لان مراده لا اصل له ولا كتاب
باب زرعة المشرك بين ابن جهم الثقة والواقف وغيره ويكنى استعظم انه هو برواية يعقوب
بن يزيد عنه ورواية الحسن بن محمد الخضر عنه ورواية الحسن بن سعيد عنه وحيث لا تميز
فلا شك لان مراده لا اصل له ولا كتاب باب زكريا المشرك بين الثقة وغيره و
يكنى استعظم انه ابن ابي ادم الثقة بكليتين ورواية محمد بن حمزة بن اليسع عنه ورواية محمد بن خالد عنه
ورواية محمد بن الحسن بن ابي خالد عنه ورواية احمد بن ابي عبد الله عنه وانه ابن ابي ريس القم
الوجه برواية محمد بن خالد بن ابي عنه ورواية صفوان بن يحيى عنه وانه ابن احمد الجعفي برواية
محمد بن موسى عنه وانه ابن عبد الله الفياض برواية ابي جعفر الاحول عنه ورواية الفضيل
عنه ورواية عمرو بن خالد عنه وانه ابن جهم برواية محمد بن عيسى عنه وحيث ليس التميز فالظاهر
باب زكريا المشرك بين الثقة وغيره ويكنى استعظم انه ابن ابي اسحاق الثقة برواية محمد بن ابي
عنه ورواية القسم بن سعيد عنه ورواية علي بن الحكم عنه وانه ابن ابي رجا برواية ابي عن

روان

زحر

زرارة

زرعة

زكريا

زهد

وانه ابن ابي غياث الثقة برواية ابي سعيد ثابت بن شرح الصالح الدمار عنه وانه ابن علي
الثقة برواية علي بن باب عنه ورواية هو عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام حيث لا شك
وانه ابن مروان الثقة برواية محمد بن اسحق بن عمار عنه ورواية يعقوب بن يزيد عنه وانه
ابن المنذر ابو ابي رواد برواية محمد بن عثمان عنه ورواية محمد بن ابي بكر الدارج عنه ورواية كثير بن
عياش عنه وحيث ليس التميز فالوقف على ما عرفت من المذهب باب زيد المشرك بين
ثقة وغيره ويكنى استعظم انه ابن يونس الشام الثقة برواية صفوان بن يحيى عنه ورواية ابي
جميلة عنه ورواية عمر بن ابي عنه ورواية محمد بن الصباح عنه وانه الزاد الكوفي برواية ابي
ابو جعفر عنه وانه ابن ابي موبج برواية ابي منصور الجهمي عنه وحيث ليس التميز فالوقف على
ما عرفت من المذهب باب سالم المشرك بين ثقة وغيره ويكنى استعظم انه ابن ابي حفصه
الكتاب برواية يعقوب بن يزيد عنه ورواية زرارة عنه وانه ابن ابي سلمة الضعيف برواية
محمد بن سالم بن ابي سلمة عن ابيه وانه اخا ثقة برواية صفوان عنه ورواية قاصم بن حميد عنه
اسحق بن عمار عنه وانه ابن بكر ابو جهم الثقة برواية الحسن بن علي الوثب عنه ورواية احمد بن
عائذ عنه ورواية عبد الرحمن بن ابي هاشم عنه وحيث ليس التميز فالوقف على ما عرفت
من المذهب باب السمر المشرك بين ثقة وغيره ويكنى استعظم انه ابن عبد الله السمر الثقة برواية
عبد الله بن يعقوب عنه ورواية حسن بن حسين العراء عنه ورواية محمد بن يزيد عنه وانه ابن سلمة برواية
احمد بن ابي عبد الله عنه وحيث ليس التميز فالوقف على ما عرفت من المذهب باب سعد المشرك
بين ثقة وغيره ويكنى استعظم انه ابن ابي خلف الثقة برواية ابي جهم عنه ورواية احمد بن محمد
عنه وانه ابن ابي الدحوص الثقة برواية البرقي عنه ورواية سليمان عنه وانه ابن طريف برواية
ابو جميلة محمد بن خالد عنه ورواية هو عن ابي الحسن بن ابي عمير النابذ والصادق عليه السلام
وانه ابن عبد الله بن ابي خلف الثقة برواية علي بن الحسين بن بابويه عنه ورواية محمد بن الحسن بن
الوليد عنه ورواية محمد بن يحيى عن ابيه عنه ورواية ابي قولويه عن ابيه عنه ورواية حمزة ابن ابي القسم
عنه ورواية هو عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحكم بن عتيق وحيث ليس التميز فالوقف على

زيد

سالم

السمر

سعد

ما عرفت باب سعدان المشترك بين علي بن ابي طالب لهما في التوثيق وكيفية استعماله انه
ابن مسلم برواية محمد بن علي بن عبيد عنه ورواية محمد بن عذافر عنه وصنفان بن محمد عنه ورواية
العباس بن معروف عنه وعبد الله بن الصلت عنه واحمد بن اسحق عنه وحيث يعبر
التمييز فالجواب ما عرفت باب سعيد المشترك بين لقمة وغيره وكيفية استعماله انه ابن ابي
ابجهم الثقة برواية الحسين بن سعيد عنه ورواية موهب بن ابيان تغلب في كثرة وعراية عبد الله بن
وابد الحسن بن وايد الداعم برواية علي بن عثمان وصنفان بن محمد عنه وانه ابن بيان الثقة
برواية عيسى بن ميثم عنه وانه ابن جراح الثقة برواية احمد بن محمد بن عيسى عنه ورواية عبد
بن محمد بن خالد عنه وانه ابن عثيم برواية احمد بن محمد بن عثيم عنه ورواية موهب بن ابيان عنه وانه
ابن سعد بن سليمان بن العباس بن جابر عنه وانه ابن عبد الرحمن الثقة برواية صفوان
عنه وانه ابن غزوان برواية ابن ابي عمير عنه وانه ابن سلمة الكوفي برواية ابن ابي عمير عنه والغازي
بن عيسى بن الحسين بن القزويني وانه ابن ابي رباح الثقة برواية محمد بن ابي حمزة عنه ورواية صفوان
بن محمد عنه وحيث يعبر التمييز فالوقوف على ما عرفت باب سلم المشترك بين لقمة وغيره
وكيفية استعماله انه ابن ابي حمزة الثقة برواية عبد الله بن جابر عنه وانه ابن عبد الله بن الحسن
برواية محمد بن علي بن الصولي عنه وانه ابن محمد بن عبد الله بن جابر عنه والفرق بينه وبين
ابن القزويني وحيث يعبر التمييز فالوقوف على ما عرفت باب سلم المشترك بين لقمة وغيره
بين لقمة وغيره وكيفية استعماله انه اخذ في الثقة برواية عامر بن محمد بن عيسى عنه وحيث لا يميز
فالوقوف باب سلمة المشترك بين لقمة وغيره وكيفية استعماله انه ابن خالد الكوفي برواية
الصفار عنه ورواية سعد بن احمد بن ادريس عنه واحمد بن محمد بن عيسى عنه وانه ابن محمد بن عيسى
محمد بن علي عنه وحيث لا يميز فالوقوف باب سلمة المشترك بين لقمة وغيره وكيفية استعماله
انه الفراء الثقة برواية محمد بن ابي حمزة عنه ورواية علي بن ابي حمزة عنه وانه ابن قيس برواية ابراهيم
بن عمر اليانعة عنه ورواية ابيان بن ابي عباس عنه وحيث لا يميز فالوقوف على ما عرفت
باب سليمان المشترك بين لقمة وغيره وكيفية استعماله انه ابن جعفر الثقة برواية عبد الله بن

سعدان
سعيد
سعد
سلم
سلمة
سلم
سليمان

محمد بن علي عنه ورواية احمد بن ابي عبد الله عنه وانه ابن خالد اللقيط الذي له اس برواية
عبد الله بن مسكان عنه ورواية ميثم بن سالم عنه ورواية عبد الرحمن بن الحجاج عنه ورواية حماد بن ابي
برقعة بن طه عنه وانه ابن داود الثقة برواية العثم بن محمد عنه ورواية ابن سنان عنه وانه ابن داود
محمد بن سليمان ابنه عنه وانه ابن سليمان الثقة برواية علي بن الحسن بن علي بن فضال عنه ورواية الفضل بن
شاذان عنه ورواية الحسن بن محبوب عنه ورواية محمد بن الحسين عنه ورواية عبد الرحمن بن ابي حنيفة
عنه وانه ابن سنان الثقة برواية سلمة بن الخطاب عنه وانه ابن جابر الاحمر الثقة برواية الحسين بن
هاشم عنه ورواية الحسن بن محمد بن سنان عنه ورواية عبد الله بن العثم عنه وانه مولى طيال برواية
ابن فرج عنه ورواية علي بن يعقوب عنه وحيث يعبر التمييز فالوقوف على ما عرفت باب سلمة
باب سلمة المشترك بين محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن الموثق وكيفية استعماله انه برواية عثمان بن عيسى
عنه ورواية زرعة بن ابي عنه ورواية ابي المعز عنه ورواية حسين بن عثمان عنه وحيث يعبر التمييز
فالوقوف باب سلمة المشترك بين لقمة وغيره وكيفية استعماله انه ابن الربيع الثقة برواية
صفوان بن يحيى عنه ورواية الصفار عنه وانه ابن عيسى الثقة برواية عبد بن يعقوب عنه وانه ابن محمد
الثقة برواية محمد بن علي بن محبوب عنه ورواية احمد بن ابي عبد الله عنه ورواية الصفار عنه والغازي
بن عيسى بن الحسين بن القزويني وانه ابن ابي رباح الثقة برواية محمد بن ابي حمزة عنه ورواية صفوان
بن محمد عنه وحيث يعبر التمييز فالوقوف على ما عرفت باب سلمة المشترك بين لقمة وغيره
منهم ابن مسلم القلاء الثقة على قول ابي العباس وكيفية استعماله انه برواية علي بن النعمان عنه و
محمد بن سنان عنه وحيث يعبر التمييز فالوقوف باب سلمة المشترك بين لقمة وغيره وكيفية
استعماله انه ابن احمد بن الحسين بن عبيد الله عنه وانه ابن الحسن الصفار برواية اخيه محمد بن
الحسن عنه برواية ابن زياد بن ربيعة برواية محمد بن سنان عنه وانه ابن زياد بن ربيعة برواية
علي بن محمد عنه ورواية محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عنه ورواية احمد بن ابي عبد الله عنه ورواية محمد بن جعفر
وابد الحسن وابد محمد بن علي بن سلمة وانه ابن الزهراني الثقة برواية الحسن بن ابي ربيعة عنه وانه ابن
عبد الله الثقة برواية محمد بن سنان عنه ورواية موهب بن ابيان عنه والرضا عليهم السلام وحيث
لا يميز فالوقوف باب سيف المشترك بين لقمة وغيره وكيفية استعماله انه ابن جعفر الثقة برواية

سعد
سعد
سعد
سعد
سعد
سعد

الح

معاذ

معوذ

مضا

معر

مفضل

مفتر

منه

باب معاذ المشرك بين لغة وغيره ويكنى استعماله ثابت برواية ابن عباس عنه وانه ابن
 عمران برواية محمد بن عبد الله بن عمار عنه وانه ابن مسعود النخعي برواية حبيب بن ابي عمير عنه وحيث
 تميز فالوقف باب معوية المشرك بين لغة وغيره ويكنى استعماله انه ابن حكيم النخعي برواية
 حمدان القلاء عنه ورواية الصفار عنه ورواية محمد بن علي بن محبوب عنه ورواية احمد بن محمد بن
 عيسى عنه ورواية موسى بن القاسم عنه ورواية ابن بطيعة عن احمد بن عبد الله عنه وانه ابن حميد
 برواية محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه ورواية ابن شريك عنه ورواية ابن ابي عمير عنه وانه ابن عمار
 الثقة برواية ابن ابي عمير عنه والمنازلة وبن السبق القريني ورواية صفوان بن
 يحيى عنه ورواية حماد بن عيسى عنه ورواية فضالة عنه وانه ابن عيسى برواية ابن ابي عمير عنه
 والمنازلة وبن السبق القريني ورواية ابن ابي الكرام عنه ورواية علي بن الحكم عنه وحيث لا يميز
 فالوقف باب الحجة المشرك بين فريقتين وغيره ويكنى استعماله انه ابن خنيس برواية
 بن زياد عنه وانه ابن عثمان الثقة برواية محمد بن زياد عنه ومعوية بن حكيم عنه وصفوان عنه وانه
 ابن محمد البصري برواية الحسين بن محمد بن عامر عنه وانه ابن موسى الثقة برواية ابراهيم بن سليمان عنه
 وحيث لا يميز فالوقف باب معمر المشرك بين لغة وغيره ويكنى استعماله انه ابن فلان الثقة
 برواية الصفار عنه واحمد بن عبد الله عنه وانه ابن يحيى بن يوسف الثقة برواية ثعلبة عنه واما
 غيره فلا اصل له ولا كتاب ووجه فلان الحكم وانه اعلم باب مفضل المشرك بين جماعة
 لاحظ لهم في التوثيق ويكنى استعماله انه ابن صالح برواية الحسن بن علي بن فضال عنه وانه ابن
 عمر برواية الزبير عنه ورواية محمد بن سنان عنه ورواية علي بن الحكم عنه وانه ابن قيس برواية
 محمد بن ابراهيم عنه ورواية ابي بكر عنه وانه ابن زيد برواية ابن ابي عمير عنه والفاروق عنه
 وبين السبق القريني وحيث لا يميز فلا شك انه ابن ابي جهم في معنى باب معاذ المشرك
 بين جماعة لاحظ لهم في التوثيق ويكنى استعماله انه ابن قيس ما رواه الحسن بن علي بن يوسف
 عنه وحيث لا يميز فلا شك انه ابن ابي جهم في معنى باب منذر المشرك بين لغة وغيره و
 يكنى استعماله انه ابن جعفر برواية اسعبد بن عمران عنه وانه ابن جعفر برواية صفوان عنه

والا

مصور

موسر

مير

مير

مير

مير

مير

والبعد في اللغة فمير وانه ابن محمد بن المنذر الثقة برواية محمد بن خالد عنه ورواية احمد بن محمد بن حنبل
 عنه وحيث لا يميز فالوقف باب منصور المشرك بين لغة وغيره ويكنى استعماله انه ابن عامر
 الثقة برواية يونس بن عبد الرحمن عنه ورواية محمد بن الحسين الطائي عنه ورواية ابن ابي عمير عنه و
 رواية صفوان عنه ورواية موسى بن القاسم عنه وانه ابن محمد الثقة برواية احمد بن محمد بن فضال عنه
 ورواية الحسن بن محمد بن ساعد عنه وانه ابن يونس الثقة الوافق رواية عيسى عنه ورواية علي بن
 حديد عنه ورواية محمد بن اسعبد بن زياد عنه وانه ابن عمر عنه وحيث لا يميز فالوقف باب مسر
 المشرك بين لغة وغيره ويكنى استعماله انه ابن ابي جليل برواية ابراهيم بن سليمان عنه وانه ابن
 اسعبد بن رواية محمد بن الاشعث عنه وانه ابن الكلب النخعي الثقة برواية ابن ابي عمير عنه ورواية
 الحسن بن محمد بن ساعد عنه وانه ابن زيد او بن محمد برواية صفوان عنه وانه ابن كزحج برواية علي بن
 عنه ورواية ابن ابي عمير عنه وصفوان بن يحيى عنه ورواية خلف بن حماد عنه ورواية محمد بن سنان
 عنه وانه ابن زنجيد برواية محمد بن حسان عنه وانه ابن سباق برواية الحسن بن علي اللؤلؤ عنه
 وانه ابن سعدان برواية محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وانه ابن سلمة برواية محمد بن مسلم عنه و
 انه ابن طلحة برواية ابن ابي عبد الله عنه وانه ابن عامر رواية الهجير عنه وانه ابن القاسم الثقة
 الجليل برواية احمد بن محمد بن عيسى عنه ورواية عبد الله بن محمد بن عيسى عنه وانه ابن زيد برواية
 صفوان عنه وقد تقدم انه ابن زيد فلا تعذر وحيث لا يميز فالوقف باب ميسر المشرك
 بين ابن عبد العزيز الثقة وغيره ويكنى استعماله انه ابن حسان عنه وانه ابن مسكان عنه
 وحيث لا يميز فالوقف باب ميمون المشرك بين جملة من المجامير الذين لاحظ لهم في التوثيق
 ورواية القناع عنهم بالرواية عن الباقر عليه السلام ورواية حيث هو في جملة وانه اعلم
 باب ناصع المشرك بين لغة ومجهول ويكنى استعماله انه البقاء الثقة برواية جعفر بن
 بشير عنه وحيث لا يميز فلا شك انه الطاهر لان مرعده لا اصل له ولا كتاب وانه اعلم
 باب نشيط المشرك بين لغة وغيره ويكنى استعماله انه ابن صالح الثقة برواية محمد بن خالد
 عنه وحيث لا يميز فالوقف باب نصر المشرك بين لغة وغيره ويكنى استعماله انه

نقد
فوج
وہار
ولید
وہار
ولید
وہار

میرزا
میرزا
میرزا

عبد الحميد الطاطري عنه ورواية محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن ابي اسحق عنه ورواية موسى بن
ابان بن عثمان ورواية الحسين بن سعيد عنه واما الدخان فيمكن استعماله حالما يورود واما اذا
السنه وكيفية اخذها في الاخرى ورواية في روضة محمد بن جعفر بن بطي عن ابي الحسين بن عبد الله
فهو ابن خالد ورواية محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله او محمد بن جابر او الحسن بن محمد بن سعيد
او احمد بن ادریس فهو ابن علي بن ابي حمزة التميمي عنهما فلا شك في العلم بانهما في الحديث
واما غير هؤلاء الذين لا يثبت استعمالهم في رواية محمد بن ابراهيم بن ابي اسحق بن ابي الحسن بن ابي الخطاب
عنه واما ابن محمد بن عبد الله الطاطري ورواية محمد بن هرون الطحان عنه وانه ابن محمد بن ابي الغزي بن ابي
التلعكبر عنه وانه ابن محمد بن احمد بن طلحة التميمي بن ابي اسحق بن ابي الحسن بن ابي اسحاق بن ابي
يعقوب عنه وموسى بن يحيى ورواية موسى بن علي بن الحسن بن فضال وانه ابن محمد بن جعفر بن
علي الصولي التميمي ورواية محمد بن النعمان عنه وانه ابن محمد بن الحسين بن الحسن بن ابي اسحق بن ابي
علي بن احمد بن علي عنه وانه ابن محمد بن السراج بن ابي الحسن عنه وانه ابن محمد بن السراج بن ابي
التلعكبر عنه كما هو في محمد بن ابي الغزي بن ابي اسحق بن ابي الحسن بن ابي اسحاق بن ابي اسحاق
معه وانه ابن محمد بن سعيد التلعكبري الكبير الزمير بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
بن موسى بن ابي اسحق عنه ورواية التلعكبري عنه كمال بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
ابن المهدى عنه ورواية احمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
عنه وانه ابن محمد بن سليمان الممدوح ورواية محمد بن محمد بن النعمان عنه ورواية الحسين بن سعيد
عنه واحمد بن محمد بن علي بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
عنه وانه محمد بن سعيد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
ابن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
داود عنه وانه ابن محمد بن محمد بن موسى بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
وانه ابن محمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق

ابن الصلت ورواية ابي عقده عنه وانه ابن محمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
البيه ورواية التلعكبري عنه كالدواكير ورجع الفرق الى القرنين ج و الحسين بن سعيد عنه
وحيث لا يثبت نقف الرواية باب احمد بن يوسف التميمي بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
الثقة وكيفية استعماله بمقارنته لرواية الرضا بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
فلم نطفر له باحد ولا كتاب وحيث لا يثبت نقف في الظاهر باب احمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق
بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
عنه واما ابن محمد بن الحسن بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
وحيث لا يثبت نقف في الظاهر باب احمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
يكنى استعماله انه ابن عبد الله بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
عن الرضا بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
المذكور باحد ولا كتاب باب احمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
انه ابن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
وحيث لا يثبت نقف في الظاهر باب احمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
استعمل انه ابن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
واما ابن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
باب احمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
باحد ولا كتاب في حيث لا يثبت نقف في الظاهر باب احمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
وغيره وكيفية استعماله انه ابن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
المشترك بين ثقة وغيره وكيفية استعماله انه ابن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
عن ابي اسحق عنه وانه محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق

احمد بن محمد

احمد بن محمد

احمد بن محمد

احمد بن محمد

احمد بن محمد

احمد بن محمد

احمد بن محمد

احمد بن محمد

[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الله

درود و دعا و یوم الصلوة والار

روایت از شیخ فرید الدین عطار

اصحابنا غيرهم بنزله غير محمد بن الحسن عن عبد الله بن عبد الرحمن الاصحم عن سمع بن عبد الملك عن
 الجعيد انه قال قال لوان غلطا وساق الحديث قلت ان الرواية غير مسلمة ومن هذا القيد
 ليتم ما ذكر صاحب المتصفح قال اعلم انه قد اتفق بعض الاصحاب قولهم الانقطاع
 في جملة ما سئل الله في لغظهم عن غلظ بنائه لكثير منها على طرق سابقة وطريقة معروفة
 بين القعدة والهجبان الشيخ ربه باغض عن رواياته ما قد روي الاسناد من الله في بصورته
 ووصل بطريقه الى عن الكليني غير ذكر الواسط المتروك في قصيد الاسناد في كلام الشيخ المنقطع
 ولكن مراجعة الله في تفهيد وصل لم يأت وقت هذا التوهم الذي اشرنا اليه في هذه الممارسة
 المطلقة على الترام تلك الطريقة وسير عليك في تصاعيف الطرق اغلظ كثيرة وثبت في
 اغضف هذا الاعتبار عند انتزاع الاخبار عن كتب السلف وايرادها في تلك المتأخرة فكان
 اولهم اقدم يات بول الاسناد الموجود في ذلك الكتاب صحيحا لتقرره عنده وهو
 وغيره في المصنف الكتاب الذي روي الله منه ثم بصار الاسناد الموجود في ذلك الكتاب
 بما ثبت مما اولفنا ذلك ان اسناد الكتاب مبني على اسناد سابق ولم يراء عند انتزاعه حصص
 الانقطاع في اثناء اسناد المذكور في الكتب ولكن لكثرة الممارسة والعرفان بطبقات الرجال
 يطعن على هذا الكلام ويكشف اكثر مواضع في انتزاع الشيخ ربه وخصوصا روايته غير مسلمة
 في كتاب الحج ثم قال اعلم انه كما ذكر الغلط في الاسناد باسقاط بعض الواسط على
 الوجه الذي قررناه فقد ذكر ايضا بعض ذلك وهو رواية بعض الرجال في بعض المواضع
 طبقات الرجال في طبقاته ولم اذكره لظن له وقت هذا الغلط انه يتفق في كثير من الطرق بعد الرواية
 الحديث في بعض الطبقات فيعطف بعضهم على بعض بالواو وحيث ان الغالب في الطرق
 هو الوحدة ووقع كلمة غرض في الكتاب بين اسماء الرجال في الجمع ليسبق الذين بالانفصال
 فوضع كلمة غرض في الكتابة موضع او العطف وقد رايت في نسخة التهذيب الترمذي غلط الشيخ
 قدس سره عدة مواضع يسبق فيها العلم بالاثبات كلمة غرض موضع الواو ثم وصار بين طرق

توبان اعلاط الشيخ المازن

اصحابنا

1

ولد له الحسين

نمبر

المرجبة
المجسنة
الفاخرة

حصار اهل الفقيه

مسند الفقيه
ومر اسيله

حصار اهل البيت
الاستبصار

والمرجبة وهم فرقة من فرق الاسلام يعتقدون ان الله لا يرفع معصية كمال لا ينفع
مع الكفر طاعة سوا ذلك لا يعتقدون ان الله تعالى ارجأ تعذيبهم على المعاصي ارجوة عندهم
ولا خلافة القائم بل ان عليا هو المخلوق ولا محجبة من الخلافة وهم القائلون سلمان الفارسي
والمقداد وابوالذر وعمار وعمر بن ابي الصخر المولودون بمصر في العالم فرجوة على الله وهو
رب تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فهو لا يرفعهم ليسوا من فرق الشيعة في شيء والما النجاشية
ففر بين امور الاول في بيان ما وقف عليه من حصار اهل البيت كتبته المشهورة الفقيه و
الاستبصار والفاخرة والتهذيب اما الفقيه فليست هي مجمع على اربعة مجلدات شتمت
ستائة وست وستين بابا الاول منها ليشتم على سبع وثلاثين بابا والثاني على ثمانين و
ثمانية وعشرين بابا والثالث على ثمان وسبعين بابا والرابع على ثمان وثلاثين و
سبعين بابا في المجلد الاول حصار بالف وستائة وسبعة وثلاثين حديثا وجميع ما في الثاني
حصار بالف وستائة وسبعة وثلاثين حديثا وجميع ما في الثالث حصار بالف وثمانمائة وخمسة
اعايد وجميع ما في الرابع حصار بثمانمائة وثلاثة اعايد وجميع ما في الاول سبعائة
وسبعة وسبعون حديثا ومر اسيله احد واربعون وثمانمائة حديث ومسند الثاني في
الف واربع وستون حديثا ومر اسيله ثلثة وسبعون وخمسمائة حديث ومسند الثالث
الف وثمانون وخمسة وتسعون حديثا ومر اسيله خمسمائة وعشرة اعايد ومسند الرابع
سبعة وسبعون وسبعائة ومر اسيله مائة وستة وعشرون حديثا فجميع الاعايد المسند
ثلثة الاف وستمائة وثلثة عشر حديثا والمرسل الفان وخمسون حديثا فبذلك
والاستبصار فهو مجزئ ثلثة اجزاء اجزاء الاول والثاني والثالث في ما يتعلق بالعبادة
والثالث يتعلق بالمعاملات وغيره من ابواب الفقه والاول ليشتم على ثمانمائة باب
يتضمن جميعها الفا وثمانمائة وستة وسبعين حديثا والثاني ليشتم على مائتين وسبعين
بابا يتضمن جميعها الفا وثمانمائة وستة وسبعين حديثا والثالث ليشتم على ثمانمائة وثمان

البحر

وتسعين بابا ليشتم جميعها على الفين واربعائة وخمسة وخمسين بابا حديثا فابواب الكتب
لشتمت وخمسة وعشرون بابا ليشتم على خمسة الاف وخمسمائة واعد عشر حديثا كذا حصره
في اواخر الاستبصار للاستبصار فيها زيادة او نقصان والما الكافي مجمع اعايد حشرت في سنة
عشر الف حديث وثمانمائة وستة وتسعين حديثا الصحيح منها ما صطلح في تاريخ خمسة الاف
واثنان وسبعون حديثا واحسن مائة حديث واربع واربعون حديثا والموقوف مائة حديث والف
حديث وثمانية عشر حديثا والقور منها اثنان وثلثمائة والضعيف منها اربعة عشر وستة
الاف وخمسة وثمانون حديثا واما علم والتهذيب فلم يحصر حصار اهل البيت والاستبصار
بتعداد ذلك ليس في المعانيات وهران لم تزد على اعايد الكافي لم يقصر عنها تخمين وظن واما علم
الثاني في بيان تاريخ وفاة بعض المشايخ من المحدثين المتقدمين تاريخ وفاة لغة الاسلام محمد بن يعقوب
الكلميني في سنة ثمانية وعشرين وثلثمائة في الهجرة النبوية وقيل سنة ثمان وخمسة وتسعين
وثلثمائة بعد الهجرة تاريخ وفاة محمد بن الاسلام ابو جعفر محمد بن بابويه في سنة ثمان وواحد وثمانين
في الهجرة تقربا تاريخ وفاة المفيد محمد بن محمد بن النعمان في سنة اربعة عشر وثلثمائة في الهجرة
تاريخ وفاة شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي في سنة اربعة عشر وثلثمائة في الهجرة وقيل ان محمد بن
واربعائة ودفن بالمشهد الغروي في داره ولما قدم العراق كان عمره ثلثا وعشرين سنة وعمر السيد
المرتضى اذ ذاك ثلثة وخمسين سنة فكانا معا في العراق مدة ثمان وعشرين سنة ودفن الشيخ
بعد السيد في اربع وعشرين سنة رحمة الله عليهما تاريخ وفاة السيد المرتضى في سنة ثمان وخمسة وتسعين
واربعائة هجرية تاريخ وفاة الرضا في سنة ثمان واربعائة فيكون قبل وفاة السيد المرتضى
بعشرين سنة تاريخ وفاة علي بن الحسين بن بابويه في سنة ثمان وخمسة وتسعين وثلثمائة هجرية تاريخ وفاة
جعفر بن محمد بن قلوبا سنة المفيد في سنة ثمان وستين وثلثمائة هجرية تاريخ وفاة محمد بن
احسن الوليدة في سنة ثمان واربعين وثلثمائة هجرية تاريخ وفاة النجاشي صاحب الرضا في
الشيخ الطوسي في سنة ثمان وخمسين فيكون في سنة اربعة عشر وثلثمائة هجرية تاريخ وفاة النجاشي
لما هو منقول عن بعض من الصحابة الثالث في بيان من روى عنهم المشايخ الدربعة فمن مشايخ

حصار اهل البيت

في بيان تاريخ الفقيهين

محمد بن يعقوب

محمد بن بابويه

الشيخ المفيد

الشيخ الطوسي

السيد المرتضى

السيد الرضا

علي بن الحسين بن بابويه

ابن قلوبا

محمد بن الحسن بن الوليدة

في بيان تاريخ

انزل بكم الاداء وصطلحكم الاعداء فاقوا به جبر ملا وطه وروا على انبياءكم من قسمة
قد انفت عليكم بملك فيها فرح اجلة وكبر عنها فادرككم الطرور المارة للزوف حركت
ومنا فكنتم بامرنا ونهينا واسمهم نوره ولكوره الكافرون فاعصموا بالحقية فربنا
ابا مليه خشتها عصب اموتة وهولت فيها ففرقة تصحيحة عمدة انا زعيم نجاه من لم
يرم منكم فيها بالمواظرة اخفية وسلك في الطعن منها اسباب المرضية اذا امد جبر من
سنتكم هذه فاعبروا بما كثر فيه واستيقظوا فزددكم في الزل عليه ستظهر لكم في السلا
جليه ومن الارض مثلها بالسوية وتحدث في ارض المشرق ما يحزن ويقلق ويغلب على
ارض العراق طوائف من الاسلام تراق تضيق لسبق فعالهم على اهل الدرداق ثم تنفخ
الغمة في بعدوا رط غوت من الاشرا لسيتر بهلكه المتقون الدخيار ويتفق لم يدرج
ما ياطونه على توفير منهم والفاق ولما في تيسر جهنم على الاختيار منهم والوافق ثلث
يظهر على نظام والفاق ليعد كل امر منهم بما يقرب من محقق وليجتنب ما يدنيه من
من كرامتنا وسخطنا فان امرنا يبعثه فجارة حين لا ينفعه توبة ولا ينجي من عقابنا
ندم على حوبة واسم تعالى يلهكم الرشد ويلطف لكم في التوفيق برحمة هذا كتابنا اليك
ايها اللعن الواله والمخلص في وروا الصفه والناصر لنا الوفا حركت اسر تعالى بعينه التمر
للاسم فاحفظ به ولا تظهر على خطن الدرس طناه بالاضمنه اهدا وار ما فيه الممن
تكنه اليه واوصى جماعةهم بالعلم عليه بث ابر تعالى هذا وقد ذكر جبر بن بطريق ايملة في رسالة
نرج العلم المنقر المعدوم طريقين في تركية هذا الشيخ اصد ما صحى فاعلم في الدعة عليهم السلام
بما هو ذكره في تصانيفه من المغنعة وغيره الما ان تلت والما الطريق التي في تركية ما روي
كافة الشيعه وتلقاه بالقبول من ان مولانا صاحب الام صلوات الله عليه وعلى
ابائه المعصومين كتب اليه ثلثة كتب في كل سنة كان با وكان نسخة عنوان الكتاب
اليه للشيخ السيد والوله الرشيد الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان

ادام الله اعزازه وفي اول الكتاب السلام عليكم ايها العبد الصالح والوله الناصح في
جللة العلم في اول الكتاب السلام عليكم ايها اللعن المخلص في الدين المخلص منا باليقين
وفي الكتاب الاخر يذكر فيه الما بعد فقد اذن لنا في تشريفك بالمحبة والتكليف ما تود
المواليين قبلك اعزهم اسر بطا عتد وكفاهم المهم برعاية وحرسة وفي التوقيع الثالث
فرع عبد الله الماربط في سبيل الملام الحق ودليله ثم قال في هذا وفي مدح وتركية وازنه
شأنه وتطرية يقول امام الامم وخلف اللثة انتم كلهم وبكم فاق رحمة تعالى عليه
تمت الدراية بعون الله وحسن توفيقه ونجح نجاهه ولما لم يرض فضل وكرمه ان يجعل ذلك
خالصا لوجهه الكريم موجبا للشواب الجسيم ونسلك ان يغفر لنا ما وقعنا فيه من غلوك
عثرنا فيه في رقة الله رب الكرم الغفور الرحيم ووقع الفراق في عاتق هذه الرسالة
على يد اقصي العبد الماله واحوجهم اليه تراب اقدام المؤمنين في الدين اخرجنا في
جهد الاخرة لسبع مضين منه في سنة ثلث وثمانين بعد الالف الهجرية على مشرفها
الصلوة والتحية والسلام على من الهدى ١٢

طريق الشهادة الدول في الرواية في الأربعين حديثاً

[illegible]

وفي بعض ما سيده اخبرنا الشيخ الامام شيخ الشيعة ورئيسهم فخر الدين ابو طالب محمد بن الحسن
المطهر عن والده شيخ الاسلام جلال الدين عن جده الامام سيد الدين عن شيخه الفقيه سيد
ابو العباس احمد بن محمد بن حدود الاسدي عن الشيخ الفقيه ابو عبد الله محمد بن ادریس العجلي عن
الفقيه علي بن زيار العبدي عن الفقيه الياس بن زيار امير المؤمنين علي بن ابي
الشيخ ابو جعفر الطوسي

الشيخ أبو جعفر الطوسي

٨١

٦١٢٩

أصول الطريحي

مجموع الفتاوى

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة وعبرة
والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

(Faint handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.)

وَبَيَضُهُ فَلَا دَلَالَةَ عَلَيْهِمْ مَرْدُودٌ فَصَدَّقُوا الدَّمَّ وَالنَّهْلَ
الوَاحِدَ اجْتَنِبْهُ مَكْنَزٌ وَالْأَشْخَرُ مَحْشُوعٌ مَعَ وَجْهِهِ الْعَدَدُ
كَالْصَّلَاةِ فِي الْمَقَامِ الْمَغْضُوبِ خِلَافَ أَقْرَبِ الدَّمْعِ لِيُضْفَ
اجْتِنَابُ الْمُنَاقَبَةِ الْمَأْمُورِ بِالْخَطِّ مُطِيعًا عَاطِيًا مَعَ لَيْسَ
الْكُؤُوسُ فِي الْمَغْضُوبِ وَهُوَ دَلِيلُ إِجْزَالِ الصَّحِيحِ مَرْدُودٌ فَصَدَّقُوا

[illegible]

الاستثناء المتعقب للمعطية ظاهرة في الكلام على شرط
 وتصديره اجمالا كالواحدة فلهذا حكمها ولان الرجوع الى
 البعض كذا ولان الطريقة في الاختصار حذف فصول الكلام
 ففكر لشيء قائم مقام اللفظ الكلي ولان لواقع الكلام ما يقع
 له لم ينقطع واخرون ان ظهوره في الاخرى لقرنها وحصول
 الاتفاق على ارادتها ولان الضرورة ورفق الهندية في الكلام
 يندفعان بها ولان الاستثناء في الاستثناء يرجع الى ما عليه وفلك
 اخرون بالاشارة الى حسن الاستفهام عندهما ولعوده في الاستفهام
 الى الكلي تارة والاخرى اخرى واخرون بالوقف نظر الى
 تقدم من كان في الدلالة في الكلي نظر والقول بعدم الظهور
 الظاهر وان قطع بخصيص الاخرى وكذا القول في بانه
 المخصصات للامور والمفردات ايضا فصولا لعقب
 العام

العام ضمير راجع الى بعض منه فلهذا يكون مخصصا له لا اقول بالكلية
 القول بالوقف وهو الاقرب لان في كل من اراد ان يخصص
 غيره بما لا يرجع له موحدا لما ذكرناه والا حجة بان عدم
 الموجب لعدم المطابقة لوجوب القول به وبان اختصاص
 الضمير بخاصة التخصيص لاستقلال كل واحد من دون فصل
 الدروب جوار تخصص العام بما هو اخص من المفهوم لكونه دليلا على
 مشروعية اجمع عليها بذلك واجتماع المخالف ما شئت ولان
 المنطوق عليه فلا يخصص به من دون قصد الدور جوار تخصص
 الغرض ما ثبت تحته من اجزاء الاحكام لكونه دليلا على مشروعية
 اجمع عليها بذلك واجتماع المخالف ما شئت معارضة الظن
 واستماع السمع به اجمالا فكذا اختصاص من دون قصد دور
 مع العام مقارنا لخصيص وبعد حضور وقت العمل بالعام
 وقوله في الظاهر تخصص كوروده في العام لكونه دليلا على
 ان كل ما يخصص به من دون قصد دور جوار تخصص
 العام

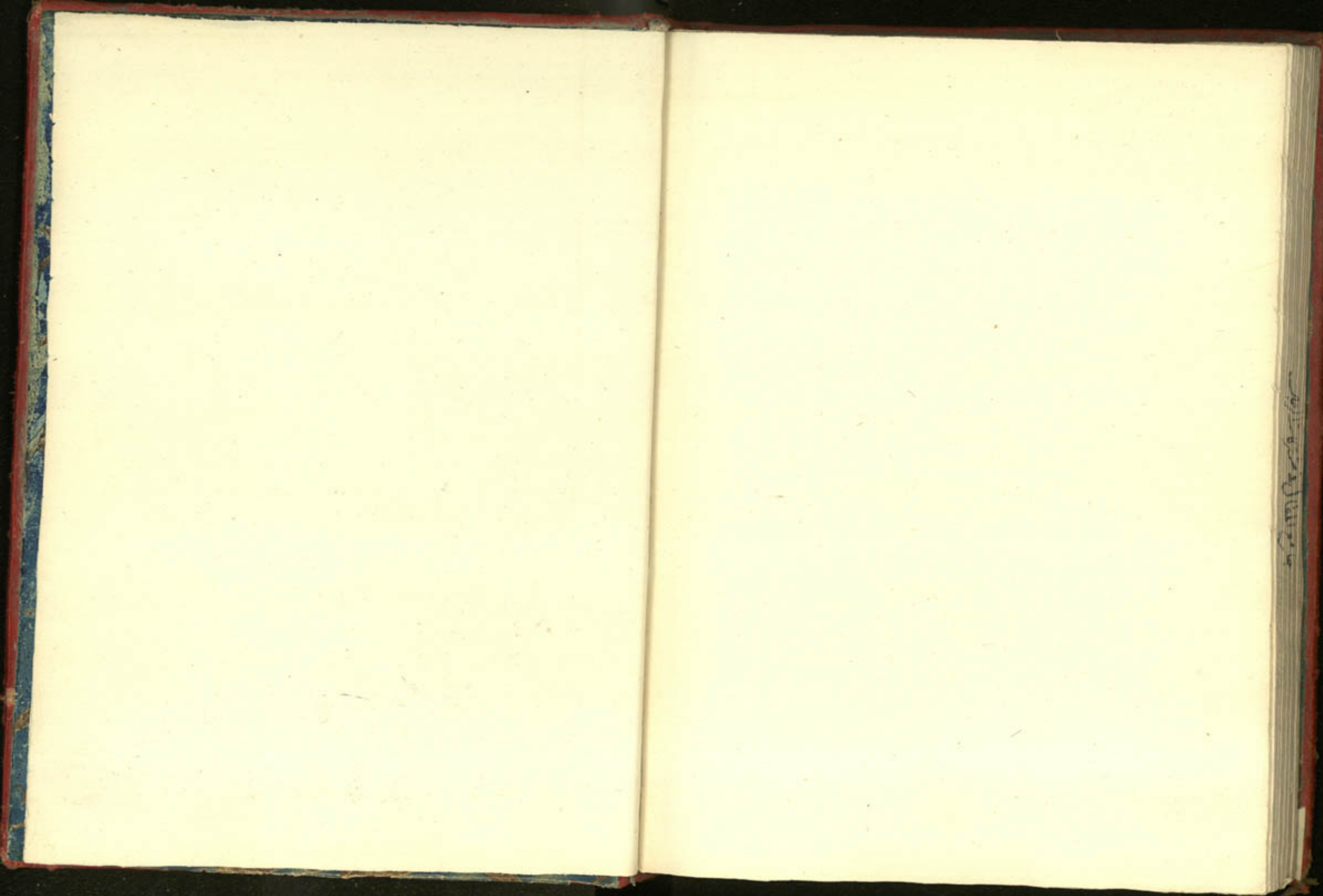
في هذا المتن نجد الاثر النفاذ كما يتحقق من ارس الفرض واما صدر
 في سبيلين احلف في جديها احداهما فمقتضى الاحتياط في كل واحد من
 لهما فيه واما فيما ما استمر حكمه من الصور فبما بينهم والادلة لعدم
 لعدم ما يصلح ليللاهما والاحتجاج على ثبوتها بالعدالة المتأخرة
 الاحتجاج على الافتاء بغير علم مردود اصل الادلة بكون الاحتجاج
 الاحتجاج بالخير حيث يكون جرح التعليم مادل على احتججه فيه مما سيق عليه
 ان يرتاد والاحتجاج بانه اصل في الدين فلا يثبت جرح الواحد مردود
 البعث ان ينع في الاجراء وفيه اصول اصل احتلف في ثبوت التعبد
 الواحد فتعكره المسددين واهارة كبر المتأخرين بجمعهم واولاد
 لقوة الظرف فيه بقدر تعدد العلم واستمرار العمل فيما غير من غير
 بلكير وعدم ورود مانع منهم عليهم السلام ولطوالب القرانية وان
 الكلام حولها واحتجاج المانع بالثبوت عنه بالمعارضة بظهر البراهين

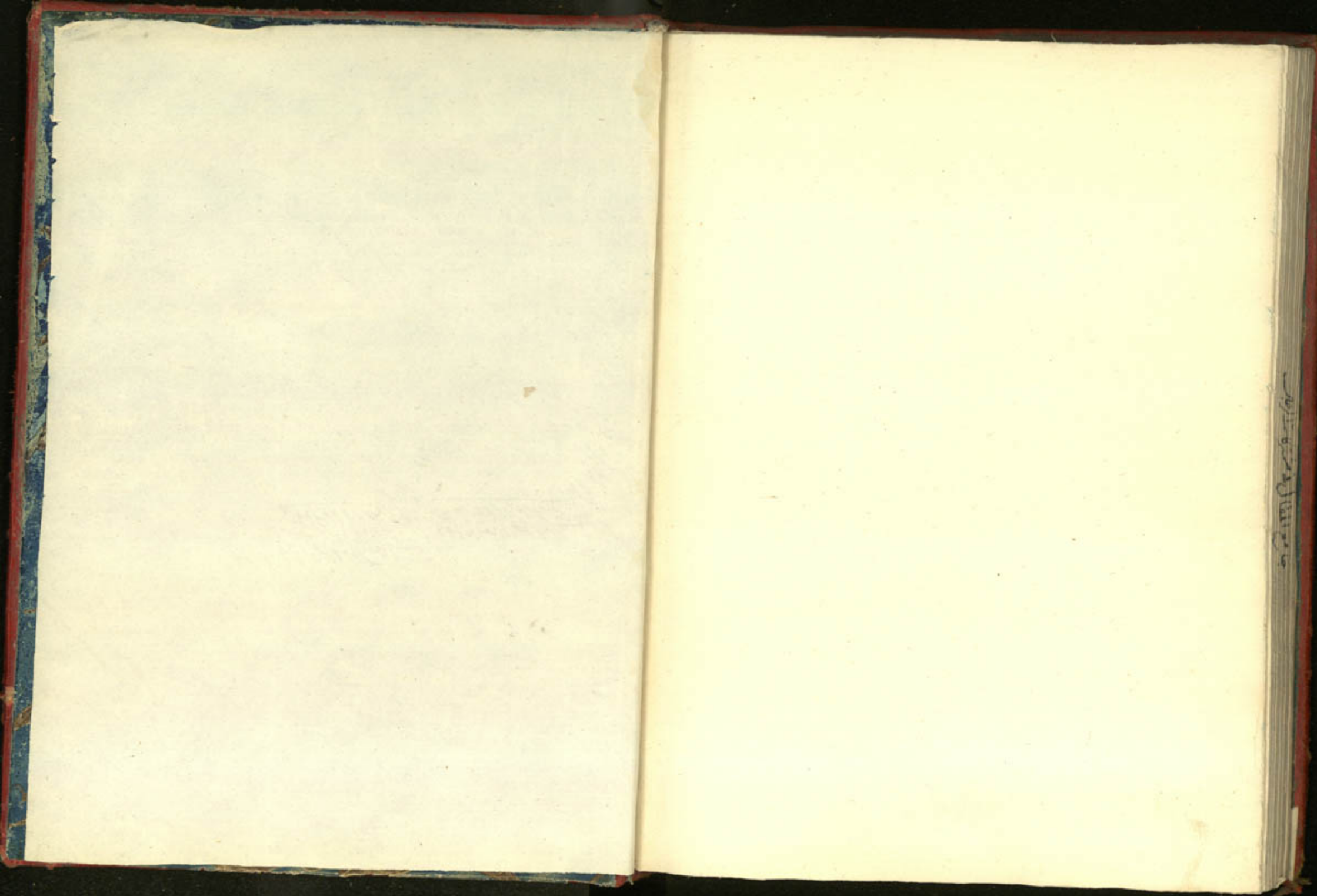
في هذا المتن نجد الاثر النفاذ كما يتحقق من ارس الفرض واما صدر
 في سبيلين احلف في جديها احداهما فمقتضى الاحتياط في كل واحد من
 لهما فيه واما فيما ما استمر حكمه من الصور فبما بينهم والادلة لعدم
 لعدم ما يصلح ليللاهما والاحتجاج على ثبوتها بالعدالة المتأخرة
 الاحتجاج على الافتاء بغير علم مردود اصل الادلة بكون الاحتجاج
 الاحتجاج بالخير حيث يكون جرح التعليم مادل على احتججه فيه مما سيق عليه
 ان يرتاد والاحتجاج بانه اصل في الدين فلا يثبت جرح الواحد مردود
 البعث ان ينع في الاجراء وفيه اصول اصل احتلف في ثبوت التعبد
 الواحد فتعكره المسددين واهارة كبر المتأخرين بجمعهم واولاد
 لقوة الظرف فيه بقدر تعدد العلم واستمرار العمل فيما غير من غير
 بلكير وعدم ورود مانع منهم عليهم السلام ولطوالب القرانية وان
 الكلام حولها واحتجاج المانع بالثبوت عنه بالمعارضة بظهر البراهين

انما اصدما ما نص على علمته وهذا اختلاف في ثبوت حجة والدرج
بوتها مع فدا الاحكام والامر بها ما حكم فيه بالدولة كتحريم الضرب
المستقل من تحريم النافذ واختلاف في كون قياس وهو بعد
الاتفاق على حجة غير ضارة البتة التاسع في الاستصحاب وهو
حجة في الدلالة لا لوجود المقصود وفيه مانع ولانه لو لا القول
لم يستمر حكمه في موضع وهو معلوم البطوان وللطباق العلم بما
ما يقتضيه حكم المراد مع عدم الدلالة شرعية وهو معناه واحتجاج
المانع بان فيه جمعا بين الكالين من غير دليل ودود البتة العاشر
في الاجتهاد وفيه اعلان اصل الدارج انه قابل للخرجة لقول
الصدق عليه السلام في ما صنع على الخيرة انظر الى هذا منكم يعلم
شيئا من قضائنا فاجعله بينكم فانه جعله قاضيا فتمكوا
اليه والنية في الدلائل لا لعدم لها كمال الخيرة والقرص المتوا

91
في الاطلاق فلا فرق واحكام التعلق به اذ بعيد مع انه لا ينفك في هذا
الباب من جهة الحكم عنه ولو لم الدور فيما فيه مودودا
اختلاف في التهمة والاصوب في الاحكام الشرعية وفيه
الدكتورون الى الاول وهو الاقرب بغير دليل فيه عندنا لا يكون
التخلف بل لا يرد ولا لما يلزم من اعتقاد كثر في المجهول في اماره مخطئة
احدما وان كانا صالحين لما خرج فيه بل لما لم يرد ان له تعالى
في كل واقعة حكما ثابتا في نفس الامر وان عليه دليل من اصاب
فهو المصلي وفي اخطاه فهو المخطئ في غير نائم الحق اما حجة
في التعلية وفيه اعلان اصله وبمجموع العلماء الى حجة عدم
جواز التعلية في الاصول لاداة النقص ولما في عموم المختلف من
لزم احجج المودود الى النظم ولا سيما في نسبة الى العالم
عنه نزول احكامه وعدم الوجوب قبلها وتعد الاتفاق غير غير

جاء مع الملك الى مصر





بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ما من فتوة روحية في الإسلام
مصحف كتاب يدافع عن الأصول
في الخامس عشر من جمادى الآخرة
سنة ١٢٤٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ما من فتوة روحية في الإسلام
مصحف كتاب يدافع عن الأصول
في الخامس عشر من جمادى الآخرة
سنة ١٢٤٠ هـ